Jordan Journal of Islamic Studies

Volume 16 | Issue 4 Article 10

12-1-2020

القرائن المستنبطة لتعليل حكم الحافظ المزي بالإرسال في كتابه "تهذيب الكمال" The Clues Elicited to Explain Al-Hafiz Al-Muzai's View of "Irsal" (Discontinuity of Hadith Narration) in his Book "Tahdheeb Al-Kamal"

Saed Mohammad Bawaneh
Yarmouk University, saedbawaneh@yahoo.com

Rasheedah Bint Ahmad Bin Baker
-

Follow this and additional works at: https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois

Part of the Islamic Studies Commons

Recommended Citation

Bawaneh, Saed Mohammad and Bin Baker, Rasheedah Bint Ahmad (2020) "القرائن المستنبطة لتعليل حكم الحافظ المزي بالإرسال في كتابه "تهذيب الكمال" The Clues Elicited to Explain Al-Hafiz Al-Muzai's View of "Irsal" (Discontinuity of Hadith Narration) in his Book "Tahdheeb Al-Kamal"," *Jordan Journal of Islamic Studies*: Vol. 16: Iss. 4, Article 10.
Available at: https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois/vol16/iss4/10

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Jordan Journal of Islamic Studies by an authorized editor. The journal is hosted on Digital Commons, an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aaru.edu.jo, marah@aaru.edu.jo, u.murad@aaru.edu.jo.

? ?????? ??? ?????? ????? ???????? ?? ????? "????? ??????" The Clues Elicited to Explain Al-Hafiz Al-Muzai's View of "Irsal" (Discontinuity of Hadith Narr

القرائن المستنبطة لتعليل حكم الحافظ المزي بالإرسال في كتابه "تهذيب الكمال"

د. سعيد محمد بواعنة* رشيدة بنت أحمد بن بكر**

تاريخ وصول البحث: ٢٠١٩/٤/١٥م تاريخ قبول البحث: ٢٠١٩/١٠/٣٠م

ملخص

استهدف هذا البحث بيان دلالة المرسل عند الحافظ المزي، واستنباط القرائن التي استند إليها في حكمه على طرق الرواية بالإرسال في كتابه "تهذيب الكمال".

وقد خلص البحث إلى أن الإرسال عند الحافظ المزي هو مطلق الانقطاع، وأن القرائن التي استند إليها في الحكم بالإرسال منها ما يعود إلى العلاقة الزمانية بين الرواة؛ إما لصغر السن، أو لانتفاء المعاصرة. ومنها ما يعود إلى اختلاف موطن الرواة، ومنها ما يظهر بورود التصريح بعدم السماع. ومن القرائن ما يتعلق بحال الراوي، ومنها ما يتعلق بالقضايا الإسنادية المتمثلة بتتبع طرق الرواية ومقارنتها، والتأمل في الصيغ التي أدى بها الراوي روايته.

كلمات مفتاحية: الإرسال، الاتصال، الانقطاع، القرائن، الطبقات، الإعلال، السماع.

Abstract

This research aims to clarify the meaning of "Irsal" in Al-Hafiz Al-Mizzi's view, as well as deriving the evidences to explain his ruling on the routes of narrations with discontinuity in his book "Tahzib Al-Kamal".

The study concluded that "Irsal" in Al-Hafiz Al-Mizzi's view means absolute discontinuity (of the sanad). Meanwhile, the evidences that he depended on, among them are based on the temporal relationship between the narrators, either due to young age or not being contemporary. Among them are due to the difference in the residential of the narrators, while some are revealed based on declarations of negated hearing. And some of the pieces of evidence are related to the status of the narrator and the issues of the Isnad, which are represented by studying the (hadith) narrations and contemplating the formulas used by the narrator in his narrations.

المقدمة.

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا وقدوتنا محمد وعلى آله وصحبه ومن سار على هداه إلى يوم الدين، أمّا بعد:

فإن من أبرز مظاهر عناية العلماء بالإسناد ما بذلوه من جهد في سبيل التحقق من اتصاله وانقطاعه. وممن عُرف بعنايته بحثاً وتنقيباً عن حال سماع الرواة، الحافظ أبو الحجاج يوسف المزي (ت ٧٤٢هـ) في كتابه المعروف "تهذيب الكمال في أسماء الرجال". فنجده في مواضع كثيرة جدّاً من كتابه "التهذيب" حكم فيها على رواية الراوي عن شيخه بأنها

* أستاذ مشارك، قسم أصول الدين، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك.

** باحثة.

Published by Arab Journals Platform, 2020

Jordan Journal of Islamic Studies, Vol. 16 [2020], Iss. 4, Art. 10

مرسلة، فيقول على سبيل المثال: "فلان روى عن فلان مرسلاً"، أو يشير بعبارات أخرى تشعر بأن روايات هؤلاء غير متصلة، مما يستدعي دراسة القرائن التي بنى عليها الحافظ حكمَه.

مشكلة البحث وأسئلته.

تكمن مشكلة البحث في الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- ما مراد الحافظ المزي بإطلاقه الإرسال على رواية الراوي عمن فوقه؟
- ما القرائن التي اعتمد عليها الحافظ المزي في حكمه على الرواية بالإرسال؟

أهداف البحث.

يسعى هذا البحث إلى تحقيق ما يأتي:

- تحديد مفهوم الإرسال عند الحافظ المزي.
- استنباط القرائن التي اعتمد عليها الحافظ المزي في حكمه على الرواية بالإرسال.

أهمية البحث.

تبرز أهمية البحث في الأمور الآتية:

- رفد المتخصصين في الحديث وعلومه، بمادة علمية مدروسة، تمكنهم من الوقوف على دلائل نفي السماع بين الرواة، التي استدل بها الحافظ المزي ومن سبقه من النقاد عموماً.
- الكشف عن أوجه الاتفاق والافتراق بين الحافظ المزي وسائر النقاد في الحكم على الروايات بالإرسال.
- الكشف عن منهج الأئمة في إثبات الانقطاع وعدم السماع.
- الأثر البالغ في قبول الخبر ورده.

الدراسات السابقة.

وقف الباحثان على دراسات ذات علاقة بالموضوع، لكنها لا تختص بكتاب تهذيب الكمال، منها:

١- اللاحم، إبراهيم بن عبد الله، **الاتصال والانقطاع**، الرياض، مكتبة الرشد، ط١، ٢٠٠٥م. وهو كتاب ذو صلة وطيدة بموضوع الرسالة؛ حيث إنه يعالج قضايا تتعلق بالاتصال والانقطاع من الحديث عن المرسل الظاهر والخفي، وطرق معرفته، وصفة رواية الراوي وغير ذلك من القضايا.

٢- بوزيت، فاتح، مسالك الكشف عن الاتصال والانقطاع في الرواية عند المحدثين النقاد (دراسة نظرية تطبيقية)، رسالة الماجستير، الجامعة الأردنية، الأردن، ٢٠٠٦م.

٣- السعدون، رافع، منهج الإمام المزي في التعليل في كتابه "تحفة الأشراف"، رسالة الماجستير، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن، ٢٠١٣م.

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois/vol16/iss4/10

? ?????? ??? ?????? ????? ???????? ?? ????? "????? ??????" The Clues Elicited to Explain Al-Hafiz Al-Muzai's View of "Irsal" (Discontinuity of Hadith Nar

منهجية البحث.

يسلك الباحثان في هذا البحث المنهجين الآتيين:

- **المنهج الاستقرائي:** وذلك باستقراء التراجم التي حكم عليها الحافظ المزي بالإرسال في كتابه "تهذيب الكمال" مع مراعاة العبارات التي التزمها الحافظ في حكمه.
- **المنهج الاستنباطي:** استنباط القرائن التي استند إليها الحافظ المزي في الحكم على الرواية بالإرسال من خلال النظر في تراجم الرواة وتحليل أقوال الأئمة النقاد مع تتبع طرق الرواية.

خطة البحث.

تضمن البحث الآتي:

المقدمة: وفيها أهمية البحث وأهدافه ومنهج الباحثين.

المبحث الأول: الإرسال عند العلماء ودلالته عند الحافظ المزي.

المطلب الأول: الإرسال عند العلماء.

المطلب الثاني: دلالة المرسَل عند الحافظ المزي.

المبحث الثاني: قرائن الحكم بالإرسال المتصلة بالعلاقة الزمانية بين الرواة، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: المعاصرة بين الرواة دون ثبوت السماع بينهم (صغر سن الراوي).

المطلب الثاني: عدم المعاصرة بين الرواة (الانقطاع الزمني بينهم).

المطلب الثالث: اختلاف طبقات الرواة.

المبحث الثالث: قرائن الحكم بالإرسال المتصلة بالعلاقة المكانية بين الرواة، وورود التصريح من الراوي أو النص من غيره بعدم سماعه ممن روى عنه، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: اختلاف موطن الرواة.

المطلب الثاني: ورود التصريح من الراوي أو النص من غيره بعدم سماعه ممن روى عنه.

المبحث الرابع: القرائن المستنبطة لتعليل حكم الحافظ المزي بالإرسال وفقاً لحال الراوي، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أن يكون الراوي موصوفاً بسوء الحفظ.

المطلب الثاني: أن يكون الراوي موصوفاً بالتدليس مع عدم تصريحه بالسماع أو التحديث.

المبحث الخامس: القرائن المستنبطة لتعليل حكم الحافظ المزي بالإرسال وفقاً لقضايا الإسناد، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ورود الروايات بذكر واسطة بين الراويين.

المطلب الثاني: الصيغة الصريحة في عدم الاتصال.

الخاتمة: وتشتمل على أهم النتائج.

Published by Arab Journals Platform, 2020

Jordan Journal of Islamic Studies, Vol. 16 [2020], Iss. 4, Art. 10

المبحث الأول:
الإرسال عند العلماء ودلالته عند الحافظ المزي.

المطلب الأول: الإرسال عند العلماء.

الفرع الأول: مفهوم الإرسال لغة.

للإرسال إطلاقات لغوية عدة، من أبرزها:

الأول: الإطلاق، والإهمال، وعدم المنع. يقال: أرسل الشيء: أطلقه، وأهمله، ولم يمنعه [١]. وفي ضوء هذا المعنى اللغوي، فالمرسِل عندما أرسل الحديث، وحذف بعض رواة إسناده، "كأنّه أطلق الإسناد، ولم يقيده براوٍ معروف"[٢].

الثاني: التفرق، هذا إذا كان مشتقّاً من الرَّسَل، وهو "القطيع من كُلِّ شيء، وجمعه أَرْسَال" [٣]. وعليه فإنَّه يقال في كل حديثٍ فيه انقطاعٌ مرسل؛ لأنه لم تقع اللقيا ولا الإدراك بين رواته، فكأنهم متفرّقون [٤].

الثالث: الإسراع، وهو مأخوذ من أصله الرَّسْل –بفتح الراء وسكون السين– الذي "يدل على معنى الانبعاث، والامتداد. فالرَّسْل: السير السهل. وناقة رَسْلةٌ: لا تكلفك سياقا. وناقة رَسْلة أيضا: لينة المفاصل"[٥]. فكأن المرسِل عندما أسقط بعض رواة الإسناد أسرع فيه، واستعجل[٦] .

الرابع: "**الاستئناس والطمأنينة إلى الإنسان، والثقة به فيما يحدِّثه**"، على أن يكون أصله من الاسترسال[٧]؛ فكأن المرسِل وثق بمن روى عنه الحديث، واطمأن إليه [٨].

الفرع الثاني: مفهوم الإرسال اصطلاحاً.

للعلماء تعريفات عدة للحديث المرسل، وفيما يأتي إيراد لها على وجه الاختصار وبيان التعريف المختار.

أولاً: الإرسال عند المحدثين.

التعريف الأول: "ما انقطع إسناده على أيّ وجهٍ كان انقطاعه فهو عندهم بمعنى المنقطع" [٩]. وهو ما عليه المتقدِّمون من أهل الحديث، أمثال الإمام البخاري (ت ٢٥٦هـ)، والإمام مسلم (ت ٢٦١هـ)، وغيرهما. وهو الظاهر من صنيعهم في كتبهم؛ حيث أطلقوا المرسل على مطلق المنقطع.

التعريف الثاني: ما أضافه **التابعي الكبير**[١٠] إلى النبي ﷺ. نقل الحافظ ابن عبد البر (ت ٤٦٣هـ) عن بعض أهل العلم ولم يُسَمِّهم قائلاً: "أما المرسل، فإن هذا الاسم أوقعوه بإجماع على حديث التابعي الكبير عن النبي ﷺ مثل أن يقول عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَدِيِّ بْنِ الْخِيَارِ، أو أبو أُمامة بن سَهل بن حنيف، أو عبد الله بن عامر بن ربيعة، ومن كان مثلهم: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ..." [١١].

قلنا: وفي هذا التعريف تقييد؛ لأنه قصر الإرسال على التابعي الكبير فحَسب. ومن هنا فما أضافه **التابعي الصغير**[١٢] إلى النبي صلى الله عليه وسلم لا يسمى مرسلاً، بل هو من ضمن المنقطع.

التعريف الثالث: ما أضافه التابعي – كبيراً كان أو صغيراً – إلى النبي ﷺ. وهو مذهب جمهور المحدثين بعد استقرار الاصطلاح [١٣]، وأضاف الحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢هـ) في هذا التعريف قيداً بقوله: "ما أضافه التابعي إلى النبي ﷺ مما سمعه من غيره".[١٤] ليخرج بذلك: ما سمعه بعض الناس في حال كفره من النبي ﷺ، ثم أسلم بعد ذلك، وحدّث عنه ﷺ بما

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois/vol16/iss4/10

? ?????? ??? ?????? ????? ???????? ?? ????? "????? ??????" The Clues Elicited to Explain Al-Hafiz Al-Muzai's View of "Irsal" (Discontinuity of Hadith Nar

سمعه منه ﷺ، كَالتُّوخِيِّ رَسُولِ هِرَقْلَ؛ فإنه مع كونه تابعياً، إلا أنه يُحكم على سماعه بالاتصال لا الإرسال[١٥] فلعلّهم تركوا ذكر هذا القيد في التعريف؛ لندرة وقوع مثل هذه الحالة، كما بيّنه الإمام السخاوي (ت ٩٠٢هـ)[١٦].

ثانياً: الإرسال عند الفقهاء والأصوليين.

التعريف الأول: ما انقطع إسناده على أيّ وجهٍ كان انقطاعه. قال به جماعة من الفقهاء والأصوليين أمثال القاضي أبي يعلى (ت ٤٥٨هـ)، والإمام الغزالي (ت ٥٠٥هـ)، وغيرهما [١٧].

التعريف الثاني: "قول غير الصحابي: قال رسول الله ﷺ". فيدخل في عمومه كل من لم تصح له صحبة ولو تأخر عصره. وهو مذهب بعض المتأخرين من الحنفية وبعض الأصوليين، منهم: الإمام ابن حزم الظاهري (ت ٤٥٦هـ) [١٨].

التعريف الثالث: ما أضافه التابعي – كبيراً كان أو صغيراً – إلى النبي ﷺ. وهو مذهب جماعة من الفقهاء والأصوليين، منهم: الأستاذ أبو بكر بن فُورَك (ت ٤٠٦هـ)، والإمام أبو نصر الصَّبَّاغ (ت ٤٧٧هـ)، وغيرهما [١٩].

قلنا: لعلّ **التعريف الأنسب والأدق هو تعريف جمهور المحدثين** بعد استقرار الاصطلاح، على أنه رواية مطلق التابعي عن النبي ﷺ؛ إذ جعلوه نوعاً خاصاً من أنواع السقط في الإسناد عند المحدثين، فلا يختلط المرسل بغيره من أنواع السقط في الإسناد، بخلاف المتقدّمين؛ فإن فَهْمَهُمْ لمصطلح المرسل أعمّ وأوسع، فأطلقوه على كل منقطع.

المطلب الثاني: دلالة المرسل عند الحافظ المزي.

كان الحافظ المزي (ت ٧٤٢هـ) رحمه الله مبرّزاً في ذلك، وصفه بذلك صهرُه وأبرز تلامذته الحافظ ابن كثير (ت ٧٧٤هـ)؛ قائلاً: "هذا النوع – أي النوع الثامن والثلاثون في معرفة الخفي من المراسيل – إنما يدركه نقاد الحديث وجهابذته قديماً وحديثاً، وقد كان شيخنا الحافظ المزي إماماً في ذلك، وعجباً من العجب، فرحمه الله وبل المغفرة ثراه"[٢٠].

ثم إن الواقع التطبيقي لكتاب "تهذيب الكمال" يشهد أنّ الحافظ المزي عندما أطلق الحكم بالإرسال، إنما أراد به مُطلق الانقطاع، وأنه يشمل الانقطاع بأنواعه، فيكون حينئذٍ موافقاً لتعريف المتقدِّمين من أهل الحديث، ومن تبعهم من الفقهاء، والأصوليين، الذي تقدم بيانه آنفاً في المطلب الأول من هذا المبحث. ولم يقتصر الحافظ المزي على ما استقر عليه أئمة المصطلح في تعريف المرسل؛ حيث قيّدوه بما أضافه التابعي إلى النبي ﷺ، ولا على ما ذهب إليه بعض الأئمة فيما حكاه الحافظ ابن عبد البر على أنه عندهم رواية كبار التابعين عن النبي ﷺ، كما أنه لم يحصره فيما أقرّه بعض المتأخرين من الحنفية، والأصوليين بأنه رواية غير الصحابي عن النبي ﷺ. ويمكن القول بأن الحديث المرسل عند الحافظ المزي هو "**ما لا يتصل إسناده**".

وقد تنوَّعت عِبارةُ الحافظِ المزي في إطلاقه الحكم على الرواية بالإرسال[٢١]؛ فقد يشير إلى ذلك فيقول: "مرسل"، أو "أراه مرسلاً"، وقد يستخدم أحياناً عباراتٍ أخرى ممّا تفيد نفي المعاصرة مثل قوله: "لم يدركه"، أو يعبِّر بلفظ نفي السماع مثل قوله: "لم يسمع"، ومثل قوله: "لم يثبت له سماع منه"، وقوله: "لم يذكر سماعاً"، أو يعبِّر بلفظ نفي اللُّقي مثل قوله: "لم يلقه". وقد يستخدم عبارةً تفيد ترجيحه وجود واسطة بين راوٍ ما ومن روى عنه، فيصرّح بذلك بقوله: "الصحيح أن بينهما فلاناً"، أو بقوله: "المحفوظ أن بينهما فلاناً". وقد يستخدم صيغة شكِّية في نفي السماع، فيعبّر عن ذلك بقوله: "في سماعه منه نظر". وقد يستخدم صيغة التمريض في نفيه السماع، فيقول: "قيل: لم يسمع منه". ويقصد بها الحافظ في الغالب الإشارة إلى اختلاف النقاد في إثبات السماع أو نفيه لراوٍ من راوٍ ما، ولا يقصد تضعيف قول القائلين بالإرسال.

Published by Arab Journals Platform, 2020

Jordan Journal of Islamic Studies, Vol. 16 [2020], Iss. 4, Art. 10

وفيما يأتي بيان للصور التي حكم فيها الحافظ المزي على التراجم بالإرسال والتي من خلالها يظهر مراده بالإرسال. ويليق التنبيه في هذا المقام إلى أن الأمثلة المذكورة في الصور الآتية ليست على سبيل الحصر؛ فقد تنطبق على صورة أخرى غير الصورة التي تُذكر فيها. وإنما القصد من إيرادها بيان مراد الحافظ المزي بالإرسال.

أولاً: إطلاق الحافظ المزي الإرسال على رواية التابعي عن النبي ﷺ، وهو موافق لمذهب جمهور المحدثين بعد استقرار المصطلح، ومثاله: إعلالُه طريق يزيد بن نَعامة الضَّبِّي، أبي مَودود البصري[٢٢] عن النبي ﷺ، فقال: "مرسل"[٢٣].

قلنا: إنَّ يزيد بن نَعامة تابعي. فعلى هذا، تكون روايته عن النبي ﷺ واضحة الانقطاع. ورواية التابعي عن النبي ﷺ عند الجمهور تسمى مُرسَلاً، فيتفق الحافظ المزي مع الجمهور من هذه الناحية.

ثانياً: إطلاق الحافظِ المزي الإرسال على ما لم تتصل روايته من أيِّ موضعٍ كان، ومثاله عنده: إعلاله طريق سعيد ابن المسيب (١٥هـ – ت٩٤هـ) عن أبي بكر الصديق ﷺ (ت ١٣هـ) بقوله: "مرسل"[٢٤]. **قلنا:** فالانقطاع الزمني بين الراويين يقضي بعدم إدراك أحدهما الآخر. وعليه فالرواية منقطعة.

ثالثاً: ومن ذلك ما هو موافقٌ لمن قال: إنه قول غير الصحابي: قال رسول الله ﷺ، ومثاله عند الحافظ المزي: إعلالُه طريق عمر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب[٢٥]، عن النبي ﷺ، فقال: "مرسل"[٢٦]. **قلنا:** إن عمر ابن علي من طبقة كبار أتباع التابعين، وعليه فإطلاق الحكم بإرسال روايته عن النبي ﷺ مطابق لتعريف الإرسال عند بعض المتأخرين من الحنفية، والأصوليين في أنه رواية غير الصحابي عن النبي ﷺ.

رابعاً: إطلاق المرسل على ما أضافه التابعي الكبير إلى النبي ﷺ، ومثال ذلك عند الحافظ المزي: إعلاله طريق جُبير ابن نُفَير (ت ٨٠هـ)[٢٧] عن النبي ﷺ، فقال: "مرسل"[٢٨]. **قلنا:** إن جُبَيراً من طبقة كبار التابعين. وعليه يكون الإرسال عند الحافظ المزي موافقاً لما ذكره الحافظ ابن عبد البر حكايةً عن بعض الأئمة في أنه رواية كبار التابعين عن النبي ﷺ.

أقسام الإرسال عند الحافظ المزي من حيث الظهور والخفاء:

الأول: إطلاق المرسل على ما كان إرساله ظاهراً، ومثاله عند الحافظ المزي: إعلاله طريق عبد الله بن أبي عَتَّابٍ[٢٩] عن النبي ﷺ، فقال: "مرسل"[٣٠].

قلنا: إن الإرسال في الطريقَين ظاهر جلي (رواية الراوي عمن لم يدركه)؛ لاختلاف الطبقات بين رواتهما.

الثاني: إطلاق الحافظ المزي المرسل على ما كان إرساله خفياً، ومثال ذلك عنده: إعلاله طريق الحسن البصري (ت ٢١هـ –١١٠هـ) عن ثوبان ﷺ (ت ٥٤هـ) مولى رسول الله ﷺ؛ حيث نفى اللقي بينهما، فقال: "لم يلقه"[٣١].

قلنا: قد عاصر الحسن البصري ثوبان ، إلّا أنّ البعد المكاني بينهما كان يمنعه عن السماع منه ، كما سيتم تفصيله في موضعه لاحقاً. وبناءً عليه، يُحكم على رواياته بالإرسال.

فمن خلال ما تقدم من الأمثلة، تَبَيَّن أن الحديث المرسل عند الحافظ المزي هو "**ما لم يتصل إسناده**". والله أعلم.

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois/vol16/iss4/10

? ?????? ??? ?????? ????? ???????? ?? ????? "????? ??????" The Clues Elicited to Explain Al-Hafiz Al-Muzai's View of "Irsal" (Discontinuity of Hadith Nar

المبحث الثاني:
قرائن الحكم بالإرسال المتصلة بالعلاقة الزمانية بين الرواة.

المطلب الأول: المعاصرة بين الرواة دون ثبوت السماع بينهم (صغر سن الراوي).

مما استقر عليه العمل عند الجمهور في مسألة سماع الحديث وتحمُّله، تحديدُهم أولَ زمن يصح فيه السماع بخمس سنين، استناداً إلى ما رواه محمود بن الربيع؛ حيث قال: "عقلنا من النبي ﷺ مجَّة مَجَّها في وجهي، وأنا ابن خمس سنين مِن دَلو"[٣٢]. ومنهم من عدَّ التمييز حدّاً لصحة السماع وضابطاً له[٣٣]. وعلى هذا يمكن التوفيق بين القولين بأن نقول: إن العبرة في تحديد سن صحة السماع، أن يفهم الصغير الخطاب، ويعقل ما سمع ويحفظه، وإن التمييز على الأغلب يكون في بداية خمس سنوات.

وقد استعانَ الحافظُ المزي بقرينة صغرِ سن الراوي في حكمه على روايةٍ ما بالإرسال؛ حيث جعلها عارضاً يحولُ دون سماع الراوي من شيخه، فلا يعتدُّ بروايته عنه. ويتمثل تطبيقه لهذه القرينة في نماذج عدَّة، منها:

الأنموذج الأول: إعلاله طريق إبراهيم بن يزيد النَّخَعي (٤٦هـ – ت ٩٦هـ) عن عائشة –رضي الله عنها– (ت ٥٨هـ) بالإرسال، فقد صرّح الحافظ المزي بانقطاعها قائلاً: "مرسل"[٣٤]. وقال في موضع آخر: "دخل على عائشة أم المؤمنين وروى عنها، ولم يثبت لَهُ منها سماع"[٣٥].

قلنا: يريد بذلك ما قرَّره النقاد أنه دخل عليها، وهو صغير غير مُمَيِّز، كقول الإمام ابن معين (ت ٢٣٣هـ) فيما رواه عنه تلميذه عباس الدوري: "إبراهيم النخعي أُدْخِل على عائشة، أظنُّ (القائل هو الدوري) يحيى قال: وهو صبي"[٣٦]. وإلى مثل ذلك ذهب الإمامان أبو زرعة، وأبو حاتم الرازيان. فقال أبو حاتم: "لم يلق إبراهيم النخعي أحداً من أصحاب النبي ﷺ إلا عائشة ولم يسمع منها شيئاً؛ فإنه دخل عليها وهو صغير"[٣٧].

قلنا: إنَّه قد تَيَسَّر له السماع من عائشة –رضي الله عنها– إلا أن صِغَرَ سنه –الذي هو مظنة عدم الضبط– يمنع المحدثين من الاعتداد بروايته عنها. ويبدو أن مُستند الحافظ المزي ومن تقدم ذكرهم من النقاد أمثال ابن معين وغيره، ما رواه سعيد بن أبي عَروبة عن أبي مَعْشَرٍ[٣٨] عن إبراهيم أنه كان يَدخل على بعض أزواج النبي ﷺ –وهي عائشة – فيرى عليهن ثياباً حُمْراً. فقال أيوب لأبي مَعْشَرٍ: وكيف كان يدخل عليهن؟ قال: كان يحجُّ مع عمِّه، وخاله علقمة، والأسود قبل أن يَحْتَلِم. قال: وكان بينهم وبين عائشة إخاءٌ ووُدٌّ"[٣٩] وقد ضعّف الروايةَ الإمام علي بن المديني (ت ٢٣٤هـ)، فقال: "إبراهيم النخعي لم يلقَ أحداً من أصحاب النبي ﷺ، قيل له: فعائشة؟ قال: "هذا لم يروه غير سعيد بن أبي عَروبة، عن أبي مَعْشَرٍ، عن إبراهيم، وهو ضعيف، وقد رأى أبا جُحَيْفَةَ وزيد بن أرقم وابن أبي أوفى ولم يسمع منهم"[٤٠] وغاية قول الإمام ابن المديني أن هذه القصة تفرد بها سعيد بن أبي عروبة، وهو ممن اختلط في آخر عمره. وكان ممن روى عنه القصة عبد الوهَّاب بن عطاء الخفَّاف الذي سمع منه قبل الاختلاط وبعده ولم يُمَيِّز[٤١]، فلزِم مِن ذلك عدمُ صحة القصة[٤٢] غير أن عبد الوهاب الخفاف لم يتفرد بالرواية عن سعيد، بل تابعه خالد بن الحارث وهو ممن سمع من سعيد قبل الاختلاط[٤٣]. وبناءً عليه، فالقصة صحيحة. والله أعلم.

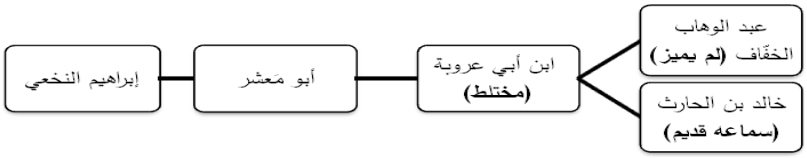

Published by Arab Journals Platform, 2020

Jordan Journal of Islamic Studies, Vol. 16 [2020], Iss. 4, Art. 10

الأنموذج الثاني: إعلال الحافظ المزي طريق أبي عُبيدة عامر بن عبد الله بن مسعود (٢٥هـ – ت ٨١هـ) عن أبيه عبد الله بن مسعود ﷺ (ت ٣٢هـ)؛ حيث جزم بعدم صحة سماعه من أبيه، فقال: "لم يسمع منه".[٤٤] والظاهر أنه رحمه الله بنى حكمه هذا على قرينة صغر السن؛ وذلك أن أبا عبيدة كان عمره سبع سنين حين مات أبوه. وروي عن الإمام أبي داود أنه قال: "كان أبو عبيدة يوم مات أبوه ابن سبع سنين"[٤٥]. وقال الإمام الدارقطني: "الصحيح عندي أنه لم يسمع منه، ولكنه كان صغيراً بين يديه" [٤٦]. ويؤيد كل ذلك ما أقرَّه أبو عبيدة نفسه، حين سأله عمرو بن مُرّة: "تحفظ عن أبيك شيئاً؟ قال: لا"[٤٧].

قلنا: والحقُ أنَّ للعلماء مواقف في مسألة سماع أبي عبيدة من أبيه، منها:

١. نفي سماعه من أبيه مطلقاً لحجّةٍ تقدم ذكرها آنفاً.
٢. التفصيل في المسألة: ثبوت سماعه من أبيه الموقوفات، وعدم سماعه المرفوعات. وهو الظاهر من صنيع الإمام الدارقطني؛ فقد أخرج أثراً موقوفاً على ابن مسعود ﷺ من طريق أبي عبيدة في سننه ثم عقبه في موضع بقوله: "صحيح"[٤٨]، وفي آخر بقوله: "هذا إسناد حسن ورواته ثقات"[٤٩]– مع أنه في موضع آخر رجح القول بعدم سماع أبي عبيدة من أبيه لصغر سنه؛ حيث قال: "الصحيح عندي أنه لم يسمع منه، ولكنه كان صغيراً بين يديه"[٥٠]، وقد تقدم ذكره. وبناء على ذلك، يحمل سماع أبي عبيدة من أبيه على ما سمعه منه من الموقوفات، فيحكم عليه بالصحة. وأما سماعه من أبيه المرفوعات فلا يصح. وعلى هذا التفصيل يحمل قول الحافظ الذهبي؛ حيث قال في ترجمة أبي عبيدة: "روى عن أبيه شيئاً، وأرسل عنه أشياء"[٥١]. والله أعلم.

المطلب الثاني: عدم المعاصرة بين الرواة (الانقطاع الزمني بينهم).

إن النظر في تواريخ ولادات الرواة ووفياتهم من أهم القرائن التي لجأ إليها المحدثون لإثبات السماع أو نفيه، على نحو يترتب عليه معرفة اتصال السند أو انقطاعه، كما أنه وسيلة للتمييز بين صدق الخبر وكذبه. قال الحافظ ابن كثير (ت ٧٧٤هـ): "ليُعرف من أدركهم (يعني: راوٍ ما) ممَّن لم يدركهم: من كذاب، أو مدلس، فيتحرر المتصل، والمنقطع، وغير ذلك"[٥٢]. ونُقل عن سفيان الثوري (ت ١٦١هـ) أنه قال: "لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ"[٥٣]. فمعرفة مواليد الرواة ووفياتهم تُعَدُّ من أهم الطرق التي سَلَكَها الأئمة للكشف عن أحوال السند اتصالاً، وانقطاعاً. وإذا أمكن تحديد تاريخ ولادة الراوي بأنْ كان بعد وفاة مَنْ رُوِيَ عنه، فعندئذٍ أمكن الحكم بانتفاء المعاصرة وعدم الإدراك.

وقد استند الحافظ المزي إلى هذه القرينة – فيما ظهر لنا بعد الدراسة – في نقده التراجم بالإرسال، ومن ذلك:

<u>الأنموذج الأول:</u> إعلاله طريق طاووس بن كَيسان (ت ١٠٦هـ) عن معاذ بن جبل ﷺ (ت ١٨هـ)؛ حيث قال مرَّة: "لم يلقه[٥٤]. وقال في أخرى: "مرسل" [٥٥]. ومن تأمَّل في تاريخ الراويَين ونظر فيه، يجد أنَّ حجة الحافظ المزي في ذلك إنما هي الانقطاع الزمني بين الراويين؛ فالصحابي الجليل معاذ بن جبل ﷺ توفي في طاعون عَمَوَاسَ[٥٦] بالشام سنة ثماني عشرة في خلافة عمر بن الخطاب ﷺ، على قول أكثر المؤرِّخين[٥٧]، وأما طاووس، فكان مولده في خلافة عثمان ﷺ (٢٣هـ – ٣٥هـ)؛ إذ كان عمره بضعاً وسبعين سنةً حين توفي سنة ست ومائة. ذكر الحافظ ابن سعد بسنده إلى سيف بن سليمان أنه قال: "مات طاووس بمكة قبل يوم التروية بيوم. وكان هشام بن عبد الملك قد حج تلك السنة وهو خليفة سنة ست ومائة، فصلى على طاووس، وكان له يوم مات بضع وسبعون سنة"[٥٨]. وقال الإمام الذهبي: "أراه ولد في دولة عثمان ، أو قبل ذلك"[٥٩].

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois/vol16/iss4/10

? ?????? ??? ?????? ????? ???????? ?? ????? "????? ??????" The Clues Elicited to Explain Al-Hafiz Al-Muzai's View of "Irsal" (Discontinuity of Hadith Nar

قلنا: فثبت بذلك عدم إدراك طاووس الصحابيَّ الجليل لتقدم وفاته ﷺ، فحكم على روايته عنه بالإرسال. وأما ما نُقل عن طاووس أنه قال: "قَدِمَ علينا معاذٌ اليمن"– فقد أوّله أهل العلم بأنه أراد به أهل بلده؛ لأن معاذاً قدم اليمن في عهد رسول الله ﷺ، ولم يكن طاووس قد وُلد بعدُ[٦٠]. وهذا من باب التأوُّل في صيغ السماع، كما وقع لبعض الرواة أمثال الحسن البصري في روايته عن بعض الصحابة، كعبد الله بن عباس، وعُتْبَةَ بْنِ غَزْوَانَ، فاستعمل فيها الصيغة التي تحتمل التأول على غير ظاهرها، مثل "خطبَنا"، أو"أخبرَنا"، أو نحوهما، وأراد بذلك أهل بلده البصرة، ولم يكن هو بها وقت الخطبة أو الإخبار[٦١].

هذا وقد ذهب الإمام الشافعي إلى قبول رواية طاووس عن معاذ مع تسليمه بأنه لم يلق معاذاً ، فقال رحمه الله: "طاووس عالم بأمر معاذ، وإن كان لم يلقه على كثرة من لقي ممن أدرك معاذاً من أهل اليمن فيما علمت"[٦٢]. فصحح الإمام الشافعي رواية طاووس عن معاذ لكونه عالماً بقضايا معاذ؛ نظراً لكثرة من لقي ممن أخذ عن معاذ. ويؤيد ذلك أيضاً موافقته رواية الثقات الصحيحة المتصلة فيما ذكره الحافظ ابن عبد البر بقوله: "وقد روي عن معاذ هذا الخبر بإسناد متصل صحيح ثابت من غير رواية طاوس ذكره عبد الرزاق قال: أخبرنا معمر والثوري، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن مسروق، عن معاذ بن جبل..."[٦٣]؛ فهذا حكم خاص عند الأئمة لمثل رواية طاووس ومن شابهه من الرواة، وذلك بدراسة حال من أرسل. ومثله أيضاً، تصحيح الأئمة رواية سعيد بن المسيب عن عمر بن الخطاب ﷺ لاعتنائه بقضايا عمر ﷺ. قال يحيى بن سعيد: "إن ابن المسيب كان يُسمَّى راوية عمر بن الخطاب؛ لأنه كان أحفظ الناس لأحكامه وأقضيته" [٦٤]؛ فكثرةُ اهتمام ابن المسيب بمسائل عمر ﷺ تجعل الأئمة يحكمون بصحة ما أرسل عن عمر؛ فكأنه قد أخذ عنه ﷺ مباشرةً.

<u>الأنموذج الثاني:</u> إعلال الحافظ المزي طريق سعد بن إبراهيم (ت ٥٥هـ – ١٢٧هـ)، عن حابس بن سعد اليَماني (ت ٣٧هـ)؛ حيث قال: "مرسل"[٦٥].

ونفى الإدراك بينهما في موضع آخر، فقال: "لم يُدركه" [٦٦]. هذا وبالرجوع إلى التاريخ، يلاحَظ أن بينهما مفاوز؛ فحابسٌ قُتل في وقعة صفين سنة سبع وثلاثين من الهجرة [٦٧] في حين أنَّ سعدا ولد عام خمسة وخمسين للهجرة، وقد بلغ اثنتين وسبعين سنة حين مات، وذلك سنة سبع وعشرين ومائة [٦٨] فتبين بذلك عدم إدراك كلٍّ منهما للآخر.

المطلب الثالث: اختلاف طبقات الرواة.

<u>أولاً: الطبقة لغةً.</u>

الطبقات جمع طبقة، مشتقة من مادة (طبق)، ولها إطلاقات لغوية عدة، منها:

الأول: الحال. "يقال: كان فلان على طبقات شتى من الدنيا، أي: حالات. وقوله تعالى: **﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾** [الانشقاق: ١٩]، أي: حالا عن حال يوم القيامة"[٦٩].

الثاني: "**جماعة من الناس،** يعدلون طبقاً مثل جماعة"[٧٠].

الثالث: القرن، وإنما قيل للقرن طبقٌ؛ لأنهم طبق للأرض ثم ينقرضون ويأتي طبق للأرض آخر، وكذلك طبقات الناس كل طبقة طبقت زمانها[٧١].

الرابع: الغطاء، فيقال: "وضع شيء مبسوط على مثله حتى يغطيه" [٧٢].

Published by Arab Journals Platform, 2020

Jordan Journal of Islamic Studies, Vol. 16 [2020], Iss. 4, Art. 10

الخامس: المساواة والموافقة، يقال: "أطبق الناس على كذا، كأنَّ أقوالهم تساوت حتى لو صُيِّرَ أَحَدُهُمَا طِبْقًا لِلْآخَرِ لَصَلح".

ويقال أيضاً: طابقت بين الشيئين، إذا جعلتهما على حذو واحد(٧٣).

السادس: المنزلة والمرتبة، فيقال: "الطَّبَق: جمع طبقَة، وهي منزلة فوق منزلة" (٧٤). و"الطبقات: "المنازل والمراتب" (٧٥).

ثانياً: الطبقة اصطلاحاً.

لعلّ أوّلَ مَن نصّ على المعنى الاصطلاحي للفظة "الطبقة" هو برهان الدين الأَبْنَاسي (ت ٨٠٢هـ) وزين الدين العراقي؛ حيث عرّفاها بأنها "التشابه في الأسنان، والإسناد، وربما اكتفوا بالتشابه في الإسناد" (٧٦). وهذا التعريف ينقص دقةً؛ إذ اقتصر على العلاقة الزمنية بين الرواة وأهمل ترتيب الرواة حسب منزلتهم في أوطانهم. فقد يتقارب الرواة في السن والزمان لكن طرقهم وأسانيدهم قد تكون مختلفة. فالتابعون من أهل الشام مثلاً يروون عن صحابة لم يرو عنهم التابعون من أهل الكوفة والبصرة. وبناءً عليه، يصعب الادعاء أنهم تقاربوا في الإسناد. وأما مَن سبقهما من أئمة المصطلح أمثال الحافظ ابن الصلاح، وغيره، فقد اكتفَوا بالإشارة إلى المعنى اللغوي للفظة دون التعرض لمعناها الاصطلاحي؛ حيث عرّفوها بأنها "القوم المتشابهون" (٧٧).

وذكر الإمام الصَّنعاني (ت ١١٨٢هـ) تعريفاً آخر للفظة الطبقة، فقال: "الطبقة عبارة عن جماعة من الناس تشترك في أمرٍ واحدٍ" (٧٨). ولعلّ هذا التعريف أقربُ إلى واقع كتب الطّبقات على اختلاف أنواعها، ومتَّفِقٌ مع مناهج مصنِّفيها. ويفصّله تعريفُ الأستاذ أسعد تيم للطبقة بأنها "طائفة من الرواة، أو العلماء تعاصروا زمناً كافياً، وجمعت بينهم علاقة مكانية، أو علمية، أو قبلية ما" (٧٩).

إن لمعرفة طبقات الرواة دوراً مهمّاً في الكشف عن الإرسال في الرواية لدى الرواة، ظاهراً كان أو خفياً، كما وتُبرز صورة واضحة لحركاتهم العلمية من تلقيهم للعلم، والتقائهم بالشيوخ وملازمتِهم لهم، ومعرفةِ مَن أخذ عنهم من التلاميذ، وتنقُّلِهم في البلدان، ورحلاتهم. فكل ذلك يعين الناقدَ في الحكم بإمكانية سماع راوٍ ما ممن روى عنه أو استحالة السماع منه.

وقد استخدم المحدثون معرفتهم بطبقات الرواة دليلاً يمكنهم من الحكم على روايةٍ ما بالاتصال أو عدمه، خاصةً عند تعذُّر معرفة تاريخ ولادة الراوي ووفاته، ومثلُه كثير، فينظر حينئذٍ في طبقة شيوخه أو تلاميذه لتحديد طبقته، ومن ثَمَّ يُقطع بالحكم على الرواية (٨٠). فهذا الإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ) نفى اللقاء بين مَيمون بن مِهران (ت ١١٧هـ) وحَكيم ابن حِزام (ت ٥٤هـ)، فَحِين سُئل عن ميمون بن مِهران، هل لقي حكيم بن حزام؟ أجاب قائلاً: "لا، من أين لقيه؟! لم يرو إلا عن ابن عباس، وابن عمر" (٨١)؛ فقد استدل الإمام أحمد بطبقة شيوخ ميمون بن مهران لإثبات الإرسال في روايته عن حكيم. ومراد الإمام أحمد أنه لم يثبت له لقي إلا لهذين الصحابيين ابن عباس وابن عمر، وهما من صغار الصحابة.

وقد اعتمد الحافظ المزي على هذه القرينة في نقده للتراجم بعدم الاتصال، فهي مدار الحكم في الغالب، وظهر لنا أن الصور التي حكم بالإرسال عليها وقُمنا بدراستها وفق هذه القرينة كثيرة، وسنقتصر على أنموذجين منها في مقام الإيضاح والتفصيل.

الأنموذج الأول: إعلال الحافظ المزي طريق حكيم بن جابر (ت ٨٢هـ)، عن النبي ﷺ، بقوله: "مرسل" (٨٢). ومن يتأمَّل في جملة شيوخه، يقف على أنه من طبقة التابعين؛ إذ جُلُّ شيوخه الذين يروي عنهم هم من طبقة الصحابة الكرام – رضوان الله عليهم أجمعين–، وهم:

- عمر بن الخطاب (ت ٢٣هـ).

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois/vol16/iss4/10

? ?????? ??? ?????? ????? ???????? ?? ????? "????? ??????" The Clues Elicited to Explain Al-Hafiz Al-Muzai's View of "Irsal" (Discontinuity of Hadith Nar

- أبوه جابر بن طارق (له صحبة، ولم يرو عنه إلا ابنه حكيم).
- عبد الله بن مسعود (ت ٣٢هـ).
- عبادة بن الصامت (ت ٣٤هـ).
- عثمان بن عفان (ت ٣٥هـ).
- طلحة بن عبيد الله (ت ٣٦هـ) رضي الله عنهم جميعا.

قلنا: ١) إنَّ من أقدمهم وفاةً: أمير المؤمنين عمر بن الخطاب؛ حيث توفي سنة ٢٣هـ، وقد توفي النبي ﷺ سنة ١١هـ[٨٣]. هذا وقد جعل الحافظ ابن حجر حكيماً في الطبقة الثالثة من الرواة، وهم الطبقة الوسطى من التابعين، على نحوٍ يزيد يقيناً باختلاف طبقته عن طبقة أصحاب النبي ﷺ، ومن ثَمَّ لا يثبت إدراكه للنبي ﷺ. **٢)** جاءت الرِّواية بصيغة صريحة في عدم الاتصال، مما يؤكد وجود واسطة بينه وبين النبي ﷺ. فقد أخرج أبو داود في "المراسيل" بسنده إلى حكيم بن جابر، فقال فيه حكيم: "**أُخْبِرْتُ** أن رسول الله ﷺ كان يَتَسَحَّر فجاءه بلال ..." الحديث [٨٤]. فهذا دليل واضح على الانقطاع في الرِّواية بين حكيم والنبي ﷺ. وأمّا الذي له روايةٌ مباشرةٌ عن النبي ﷺ فهو أبوه جابر بن طارق، روى حديثاً واحداً عنه ﷺ في الدُّبَّاء[٨٥].

الأنموذج الثاني: إعلالُ الحافظ المزي طريق أبي المُبارك[٨٦]، عن صُهيب بن سِنان رضي الله عنه **(ت ٣٨هـ)** المعروف بالرُّومي، صاحب رسول الله ﷺ؛ حيث قال: "مرسل".[٨٧] وقال في موضع آخر: "لم يدركه" [٨٨]. ومن نظر في ترجمة أبي المبارك، يكتشفُ أنَّه ليس معروفاً في أوساط العلم، حتى وصفه الإمام أبو حاتم بـ"شبه مجهول" [٨٩]. وقال الإمام الترمذي: "رجل مجهول" [٩٠]، وبمثله قال الحافظ المزي [٩١]، وأما الإمام الذهبي، فقال: "لا يعرف" [٩٢]، ثم لم يرو عن أبي المبارك إلا أبو فَرْوة يزيد بن سِنان الهَرَوي المتوفى سنة ١٥٥هـ. كما أنَّ أبا المُبارك ليس له إلا شيخان في الجملة يروي عنهما الأحاديث، وهما: أبو سعيد الخدري ﷺ، وهو من أقدمهما وفاةً؛ حيث توفي سنة ٧٤هـ، وأمَّا شيخه الثاني، فعطاء بن أبي رباح المتوفى سنة ١١٤هـ. وقد جعل الحافظ ابن حجر أبا المبارك في الطبقة السادسة[٩٣] مِن الرُّوَاة. بينما توفي صُهيب بن سِنان سنة ٣٨هـ بالمدينة في خلافة علي بن أبي طالب ﷺ. فتأخُّرُ طبقة شيوخ أبي المبارك، مع تأخُّر طبقة أبي المبارك نفسِه دليلٌ واضح على إرسال روايته عن صهيب بن سنان.

المبحث الثاني:
قرائن الحكم بالإرسال المتصلة بالعلاقة المكانية بين الرواة، وورود التصريح من الراوي أو النص من غيره بعدم سماعه ممن روى عنه.

قد يدرك الراوي زمن من روى عنه ويعاصره، إلَّا أن هناك عوارض تمنع الراوي من السماع والأخذ ممن روى عنه، يكشفها الناقد بعد التمعّن في ترجمة الراوي وتاريخه. وفيما يأتي بيان ذلك بالتفصيل.

المطلب الأول: اختلاف مواطن الرواة.

قد يعيش الراويان في عصرٍ واحدٍ، غير أنه لا يحصل بينهما لقاءٌ، وذلك بأن يكون أحدهما في مكانٍ دون الآخر، أو لم تثبت رحلة أحدهما إلى الآخر، ولم يثبت أنهما حَجَّا في عامٍ واحدٍ. ووفقاً لذلك برزت أهمية معرفة مواطن الرواة

Published by Arab Journals Platform, 2020

Jordan Journal of Islamic Studies, Vol. 16 [2020], Iss. 4, Art. 10

وبلدانهم، وضرورة تتبع رحلاتهم في طلب الرواية والعناية بها؛ إذ على ذلك تترتبُ معرفة الأسانيد المتصلة من المنقطعة. وعليه فإذا قامت القرينة على عدم اجتماع الراويين في مكان واحد، ولم يكن هناك ما يدل على إمكانية اللقاء بينهما، فإن ذلك يُعَدُّ دليلاً على عدم ثبوت السماع بينهما. قال الحافظ ابن رجب في معرض بيانه استخدام الأئمة قرينة اختلاف مكان الراويين في إثبات السماع أو نفيه: "ومما يستدل به أحمد وغيره من الأئمة على عدم السماع الاتصال، أن يروي عن شيخ من غير أهل بلدة، لم يعلم أنه رحل إلى بلده، ولا أن الشيخ قدم إلى بلد كان الراوي عنه فيه" [٩٤].

وبالاستقراء عند الحافظ المزي في كتابه "تهذيب الكمال"، فقد رَصَدْنا جملةً من النماذج التي يُفهم من حكم الحافظ المزي عليها بالإرسال بين الرواة أنَّ مستندَه في ذلك قرينةٌ متعلقةٌ بمواطنهم، وأمكنتهم. ومن ذلك،

الأنموذج الأول: إعلالُه طريق الحسنِ البصري (ت ٢١هـ – ١١٠هـ) عن ثَوْبَان مولى رسول الله ﷺ (ت ٥٤هـ)؛ حيث نفى اللقي بينهما، قائلاً: "لم يلقه" [٩٥]. وبيان ذلك، أنَّ ثَوبان "خرج إلى الشام فنزل الرملة، ثم انتقل إلى حمص فابتنى بها دارا" [٩٦]. والظاهر أن خروجه إلى الشام، واستقراره بها إلى أن توفي سنة أربع وخمسين للهجرة[٩٧]، كان ذلك بعد وفاة النبي ﷺ وبعد فتوح الشام أو فتح حمص تحديداً، كما هو شأن معظم الصحابة ﷺ، وكان فتح حمص في سنة ١٤هـ أو ١٥هـ[٩٨]. وما زال الحسن مقيماً بالمدينة إلى أن خرج منها سنة سبع وثلاثين، أي: بعد وقعة صفين، وكان عمره حينئذٍ نحو ١٦ سنة. وقد سئل الحسن: "متى عهدك بالمدينة؟"، قال: "ليلة صفين" [٩٩]. فعدم اجتماعهما في مكان واحد يمنع حصول اللقاء والسماع بينهما.

وتضم إلى ذلك قرينة أخرى وهي قرينة الانقطاع الزمني بينهما؛ إذ ولد الحسن "بالمدينة لسنتين بقيتا من خلافة عمر بن الخطاب"[١٠٠]. أي: سنة ٢١هـ. كما أنه يمكن أن تضاف إليه قرينة صغر السن، نظراً للفترة بين ولادته وسن التمييز (وهي سن مؤهلة للسماع)، فتحول بينه وبين السماع من ثوبان. وبهذا يثبت الحكم بانقطاع الرواية بينه وبين ثوبان.

الأنموذج الثاني: إعلالُ الحافظ المزي طريقَ إبراهيم بن يزيد النَّخَعي (ت ٤٦هـ–٩٦هـ)، عن أبي سعيد الخدري (ت ٧٤هـ)؛ حيث قال:"مرسل" [١٠١].

قلنا: إنَّ المتأمل في تاريخ الراويين، يجد أن إبراهيم قد أدرك زمنَ أبي سعيد الخدري، غير أنَّه لم تثبت رحلة أحدهما إلى الآخر؛ فأبو سعيد كان يسكن المدينة المنورة، وقد دخل العراق مرَّتَين على ما أرّخه الخطيب في تاريخه؛ حيث قال: "ورد المدائن في حياة حذيفة بن اليمان (ت ٣٦هـ)، وبعد ذلك مع علي بن أبي طالب (ت ٤٠هـ) لمّا حارب الخوارج بالنَّهروان" [١٠٢]، ووقعت معركة النَّهروان في سنة ٣٨هـ[١٠٣]، وكل ذلك قبل مولد إبراهيم؛ إذ إن مولده سنة ٤٦هـ أو نحوها [١٠٤].

وأما إبراهيم النَّخَعي، فلم تكن له رحلات كثيرة. وأما أنْ يُقال: يُحتمَل أنه لَقِي أبا سعيدٍ في موسم الحجِّ – وهو أمر ممكن؛ فقد ثبت أنَّ النخَعي حجَّ مرَّتَين؛ فأما الأولى: فكانت في صغره، مع علقمة بن قيس، وخاله الأسود بن يزيد، وتلك التي أُدخِل فيها على أم المؤمنين عائشة [١٠٥]؛ وأما الحجَّة الثانية، فكانت مع علقمة [١٠٦]؛ ففي المرَّة الأولى لم تَكُنْ سِنُّه تُمَكِّنُه من الرواية، بدليل عدم صحة سماعه من أم المؤمنين عائشة –رضي الله عنها– لصغر سنه. وأما حجَّتُه الثانية؛ فالظاهر أنه لم يتيسر له اللقاء مع أبي سعيد، بدليل أنه لو لقيه، لكان لعلقمة أيضاً رواية عن أبي سعيد؛ لكونه حجَّ مع إبراهيم، كما تقدم آنفاً.

هذا وإن المتتبع لشيوخ إبراهيم النَّخَعي الذين سمع منهم يجدُ أن معظمهم كوفيون؛ فلعله اكتفى بالرواية عن شيوخ بلده الكوفة دون غيرهم؛ إذ الكوفة من العراق، وقد نزل فيها عدد كبير من الصحابة الكرام ﷺ، وتفقَّه على أيديهم أهلُها [١٠٧]. وفي ذلك يقول ابن القيم (ت ٧٥١هـ): "وأما أهل العراق فعِلْمُهم عن أصحاب عبد الله بن مسعود"[١٠٨].

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois/vol16/iss4/10

? ?????? ??? ?????? ????? ???????? ?? ????? "????? ??????" The Clues Elicited to Explain Al-Hafiz Al-Muzai's View of "Irsal" (Discontinuity of Hadith Nar

فلعل هذا ما جعل الحافظ المزي يحكم بإرسال الرواية. فإنَّ الراويَين، وإن تعاصرا، إلا أن دواعي اللقاء والسماع غير متاحة. والله تعالى أعلم وأحكم.

المطلب الثاني: ورود التصريح من الراوي أو النص من غيره بعدم سماعه ممن روى عنه.

تدل بعض النصوص صراحةً على عدم ثبوت سماع الراوي من المَروي عنه، بذكر ما يحيل الاتصال في الرواية بينهما. وفيما يأتي تفصيل صُوَرِ ذلك من خلال النماذج التي يظهر أن الحافظ المزي حكم بالإرسال فيها بين عدد من الرواة استناداً إلى مثل تِلْكُمُ النصوص.

الصورة الأولى: تصريح الراوي بعدم السماع من شيخه.

إنّ راوياً ما قد يصرح بعدم سماعه من شيخٍ ما، وإذا ثبت ذلك، فإنَّ ذلك يُعَدُّ دليلاً قاطعاً على عدم اتصال الرواية. ومن نماذج ذلك: إعلال الحافظ المزي طريق الأعمش سليمان بن مهران (٦١هـ – ت ١٤٨هـ) عن أنس بن مالك (ت ٩٣هـ) بالإرسال؛ حيث نفى ثبوت سماعه من أنس بقوله: "لم يثبت له سماع منه"[١٠٩]، وقد قال بذلك غير واحد من الأئمة منهم الإمام الترمذي، فقال: "لا نعرف للأعمش سماعاً من أنس، إلا أنه قد رآه ونظر إليه"[١١٠]. وقال في موضع آخر: "يقال: لم يسمع الأعمش من أنس بن مالك، ولا من أحد من أصحاب النبي ﷺ وقد نظر إلى أنس بن مالك، قال: رأيته يصلي، فذكر عنه حكاية في الصلاة"[١١١].

قلنا: إن مردَّ قولهم ذاك ما أقرَّه الأعمش نفسه؛ حيث قال: " رأيت أنس بن مالك فما عرضتُ له استغناءً بأصحابي"[١١٢]. ولعلّ أصرح من ذلك قولُه: "كان أنس بن مالك يمرّ بي طرَفي النهار، فأقول: "لا أسمع منك حديثاً. خدمتَ رسول الله ﷺ، ثم جِئتَ إلى الحَجَّاج حتى وَلَّاك؟ ثُمَّ نَدِمْتُ فصرتُ أروي عن رَجُلٍ عنه"[١١٣]؛ فهذا نصٌّ صريح في نفي سماع الأعمش من أنس، مع ثبوت اللقاء بينهما والمعاينة والمشافهة. وبناءً عليه، فإذا وردت روايته عن أنس، فإنَّما هي على وجه التدليس، يكون قد رواها بواسطة، فإن الأعمش مع إمامته كان مدلّساً[١١٤]. وقد ذكر الإمام ابن المديني أن ما يرويه الأعمش عن أنس سمعه من يزيد الرقاشي وأبيه أبان الرقاشي [١١٥].

الصورة الثانية: إقرار بعض أهل الراوي بأنه لم يسمع من شيخه.

قد يقوم مقامَ التصريح من الراوي ذاتِه بعدم سماعه من شيخٍ ما، ما يُقِرُّ به بعض أهله من عدم سماعه من ذلك الشيخ. فهذه القرينة مثل سابقتها إلّا أنّ التصريح هنا إنما جاء من أهل الراوي، لا من الراوي نفسه. ومن النماذج التي يُعلل بها حكم الحافظ المزي بالإرسال بين الرواة:

أولاً: إعلاله طريق سلمة بن دينار، أبو حازم الأعرج (ت بعد ١٤٠هـ) عن ابن عمر (ت ٧٣هـ).

ثانياً: وإعلاله طريق سلمة بن دينار أيضاً عن عبد الله بن عمرو بن العاص (ت ٦٣هـ).

فقد نفى الحافظ المزي سماع أبي حازم من الاثنين؛ فقال في شأن سماعه من كلٍّ منهما: "لم يسمع منه"[١١٦]. وكان مستنده في ذلك ما ورد من تصريح ابنه عبد العزيز بن أبي حازم بذلك؛ إذ سأله يحيى بن صالح الوُحَاظِي عن سماع أبيه من أبي هريرة، فقال: "من حدَّثك أنَّ أبي سمع من أحد من أصحاب رسول الله ﷺ، غير سهل بن سعد، فقد كذب"[١١٧]. وعليه فيكون تصريح ابن أبي حازم بعدم سماعه من الصحابة، وجزمه بذلك، وإنكاره لمن أثبته، قرينةً قويةً ودليلاً صريحاً للحكم على روايته عنهما بكونهما مرسلة.

Published by Arab Journals Platform, 2020

Jordan Journal of Islamic Studies, Vol. 16 [2020], Iss. 4, Art. 10

الصورة الثالثة: تصريح بعض تلامذة الراوي بأنه لم يسمع من فئة معينة من الناس.

ومثال هذه الصورة:

أولاً: الحسن البصري (٢١هـ – ت ١١٠هـ)، وذلك في روايته عن البَدريين؛ إذ نفى الأئمة سماعه منهم استناداً إلى ما صرَّح به قتادة بن دِعامة السدوسي قائلاً: "ما شافه الحسن أحداً من البدريين بالحديث" [١١٨]. وبناءً عليه، حكم الحافظ المزي بعدم سماع الحسن من عمار بن ياسر، فقال: "لم يسمع منه"[١١٩]؛ لكونه بدرياً.

ثانياً: رواية الحسن عن أُبَي بن كعب (ت ٣٠هـ)؛ حيث أعلها الحافظ المزي بقوله: "لم يدركه" [١٢٠].

ثالثاً: رواية الحسن عن عبادة بن الصامت (ت ٣٤هـ)؛ فأعلها الحافظ بقوله: "لم يَلقَه" [١٢١]؛ فحكم الحافظ المزي على رواية الحسن عن كلٍّ من أبي بن كعب وعبادة بن الصامت لكونهما ممن شهدوا بدراً.

وهذه قاعدة في سماع الحسن البصري من الصحابة. فإن ثبت سماعه من أي أحد من الصحابة، فإنما يكون ذلك فيمن لم يشهد بدراً. واستثني من هذه القاعدة رواية الحسن البصري عن عثمان بن عفان؛ فقد قيل: إن الحسن روى عنه وسمع منه. قال الإمام علي بن المديني: "سمع الحسن من عثمان بن عفان وهو غلام يخطب" [١٢٢]، وقال الحافظ ابن حبان: "الحسن ما رأى بدرياً قط خلا عثمان بن عفان وعثمان يعد من البدريين ولم يشاهد بدراً" [١٢٣]. فلم يشاهد بدراً؛ لأن النبي ﷺ طلب منه البقاء إلى جوار زوجته رقية رضي الله عنها لتمريضها. فقد أخرج الإمام البخاري في "الأدب المفرد" بسنده إلى الحسن البصري أنه قال: "سمعت عثمان يأمر في خطبته بِقَتْلِ الْكِلَابِ، وَذَبْحِ الْحَمَامِ" [١٢٤]؛ فهذه الرواية تدل على أن الحسن البصري لقي عثمان بن عفان وسمع منه.

الصورة الرابعة: تصريح بعض النقاد بعدم سماع الراوي ممن روى عنه بدلالة عدم صحة سماع تلميذ الراوي منه.

وبيان ذلك أنه اشتبه اسم راوٍ بآخر لوروده مهملاً في الإسناد، فيُظن أنه الثاني، غير أنه ثبت انقطاع رواية ذلك الراوي عمن روى عنه في الإسناد؛ لمجيء نص يصرّح بعدم سماع تلميذه منه. ومن نماذج ذلك، إعلال الحافظ المزي طريق عطاء بن أبي مسلم الخُراساني (ت ١٣٥هـ) عن ابن عباس (ت ٦٨هـ) بقوله: "مرسل"[١٢٥]. وقد أشار الحافظ في كتابه "التحفة" إلى حديثَين رُويا من هذا الطريق، أخرجهما الإمام البخاري في الصحيح [١٢٦].هذا وقد ورد اسم عطاء في الرواية مهملاً، فيحتمل أن يكون هو الخُراساني كما أنه يحتمل أيضاً أن يكون هو ابن أبي رَبَاح. وقد ألمع الحافظ المزي إلى ترجيحه كون عطاء في السند هو الخراساني، لا ابن أبي رباح، وحكم على الرواية بأنها مرسلة؛ وذلك للأمور الآتية:

١- ما نص عليه أبو مسعود الدمشقي (ت ٤٠١هـ) في أن ابن جريج –وهو تلميذ عطاء (المهمل في السند)– لم يسمع التفسير من عطاء الخراساني، وإنما أخذ الكتاب من ابنه عثمان بن عطاء الخراساني ونظر فيه. قال أبو مسعود الدمشقي: "ثبت هذا الحديث في تفسير ابن جريج عن عطاء الخراساني عن ابن عباس، وابن جريج لم يسمع التفسير من عطاء الخراساني، وإنما أخذه من ابنه عثمان بن عطاء فنظر فيه"[١٢٧].

٢- قول هشام بن يوسف فيما رواه الإمام ابن المديني: "قال لي ابن جريج: سألت عطاء عن التفسير من البقرة، وآل عمران، ثم قال: اعفني من هذا، قال هشام: فكان بعد إذا قال: قال عطاء عن ابن عباس، قال عطاء الخراساني، قال هشام: فكتبنا ثم مللنا – يعني كتبنا الخراساني–. قال ابن المديني: وإنما بيّنتُ هذا؛ لأن محمد بن ثور كان يجعلها – يعني في روايته عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس، فيظن أنه عطاء بن أبي رباح"[١٢٨].

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois/vol16/iss4/10

? ?????? ??? ?????? ????? ???????? ?? ????? "????? ??????" The Clues Elicited to Explain Al-Hafiz Al-Muzai's View of "Irsal" (Discontinuity of Hadith Nar

٣- عدم صحة تصريح ابن جريج في الرواية؛ فقد ذكر الحافظ ابن حجر أن الإمام عبد الرزاق الصنعاني (ت ٢١١هـ) أخرج هذا الحديث في تفسيره عن ابن جريج فقال: "أخبرني عطاء الخرساني عن ابن عباس".[١٢٩] فقد أجاب عن ذلك الإمام يحيى بن سعيد القطان (ت ١٩٨هـ) حين سأله الإمام علي بن المديني عن حديث ابن جريج عن عطاء الخراساني، فقال: "ضعيف. فقلنا: إنه يقول: أخبرني، فقال: لا شيء إنما هو كتاب دفعه"[١٣٠]، وفسّر الحافظ ابن حجر صنيع ابن جريج قائلاً: "كان ابن جريج يستجيز إطلاق أخبرنا في المناولة والمكاتبة"[١٣١].

قلنا: إن المقدّم في مسألة المناولة والمكاتبة عدمُ إطلاق القول بـ"أخبرني"، أو "حدثني"؛ لأن في ذلك إيهاماً للسماع، فيكون الراوي غير صادق في روايته. فإن كان لا بد فاعلاً فليقيِّده بقوله: "أخبرني به مكاتبة، أو أخبرني به كتابة"، وإن شاء قال: "كتب إلي فلان: قال: حدثنا فلان بكذا"، أو نحو ذلك مما يؤدي معناه[١٣٢].

فثبت بما تقدم حجة الحافظ المزي ومن سبقه من الأئمة في حكمهم بإرسال رواية عطاء الخراساني عن ابن عباس –رضي الله عنهما– لكن بقيت قضية إخراج الإمام البخاري للحديثين في صحيحه، فهل يحكم عليهما بالانقطاع بحكم أنهما من رواية عطاء الخراساني؟ أو يحكم عليهما بالاتصال على أساس أنهما من رواية ابن أبي رباح؟ والظاهر في المسألة أن الذين رجحوا كون عطاء في الإسناد هو الخراساني –منهم الحافظ المزي– وهّموا الإمام البخاري في إخراجه الحديثين؛ لأن عطاء الخراساني لم يسمع من ابن عباس، كما أن ابن جريج لم يسمع التفسير من عطاء الخراساني. وعليه يكون الحديث منقطعاً. وقد بيّن الحافظ ابن حجر موقف الحافظ المزي في المسألة قائلاً: "أورد المؤلف من سياق هذا أن عطاء المذكور في الحديثين هو الخراساني وأن الوهم تم على البخاري في تخريجهما؛ لأن عطاء الخراساني لم يسمع من ابن عباس، وابن جريج لم يسمع التفسير من عطاء الخراساني فيكون الحديثان منقطعين في موضعين، والبخاري أخرجهما لظنه أنه ابن أبي رباح"[١٣٣].

قلنا: إن توهيم الإمام البخاري في إخراجه الحديثين يفتح مجالاً للطعن في كتابه، ولسنا ندعي له العصمة من الخطأ إلا أن الأحوط أن نسلك طريق الدفاع عنه رحمه الله. ويمكن ذلك بأحد أمرين:

١- حمل عطاء المهمل في السند على الخراساني وابن أبي رباح معاً، كما فعله الحافظ ابن حجر؛ حيث قال: "الذي قوي عندي أن هذا الحديث بخصوصه عند ابن جريج عن عطاء الخراساني وعن عطاء بن أبي رباح جميعاً، ولا يلزم من امتناع عطاء بن أبي رباح من التحديث بالتفسير أن لا يحدث بهذا الحديث في باب آخر من الأبواب أو في المذاكرة، وإلا فكيف يخفى على البخاري ذلك مع تشدده في شرط الاتصال واعتماده غالباً في العلل على علي بن المديني شيخه وهو الذي نبه على هذه القصة؟! ومما يؤيد ذلك أنه لم يكثر من تخريج هذه النسخة وإنما ذكر بهذا الإسناد موضعين هذا وآخر في النكاح، ولو كان خفي عليه لاستكثر من إخراجها؛ لأن ظاهرها أنها على شرطه"[١٣٤].

٢- حمله على ابن أبي رباح وهو الذي نميل إليه، وذلك للحجج الآتية:

- إخراج الإمام البخاري الحديث أولاً في كتاب التفسير، والآخر في كتاب الطلاق بنفس سند الأول. وقد اشتهر ابن جريج بأخذ التفسير من عطاء بن أبي رباح، لا الخراساني.
- إن عطاء الخراساني ليس من رجال الإمام البخاري، بدليل أنه لم يكن مذكوراً في الكتب التي أفردت رجال صحيح البخاري[١٣٥]؛ فقد صرح الحافظ ابن حجر نفسه في "التقريب" قائلاً: "لم يصح أن البخاري أخرج له"[١٣٦]. كما أنه لم يكن هو من شرطه أصلاً حتى يخرج له في الصحيح؛ لأنه لم يسمع من ابن عباس، وكان "صدوقاً يهم كثيراً" كما وصفه الحافظ ابن حجر[١٣٧] ، وقال الإمام البخاري إن "عامة أحاديثه مقلوبة"[١٣٨]، كما أنه أدخله في كتابه

Published by Arab Journals Platform, 2020

Jordan Journal of Islamic Studies, Vol. 16 [2020], Iss. 4, Art. 10

"الضعفاء"، مؤيداً صنيعَه ذلك برواية أخرجها بسنده إلى القاسم بن عاصم أنه قال: "قلنا لسعيد ابن المسيب: إن عطاء الخراساني، حدثني عنك، أن النبي ﷺ، أمر الذي وقع على امرأته في رمضان، بكفارة الظهار، فقال: كذب، ما حدثته، إنما بلغني أن النبي ﷺ قال له: تصدَّق، وتصدق"[١٣٩]؛ فلعل هذا هو سبب إعراضه –رحمه الله– عن الإخراج لعطاء الخراساني في الصحيح.

فإن قيل: ذكره في الضعفاء ليس دليلاً قاطعاً؛ إذ إن بعض رجاله ذكهم هو في "الضعفاء" وروى لهم في الصحيح، مثل سعيد بن أبي عروبة. يجاب عليه: بأن إخراجه لهؤلاء مقيد بشروطه في الصحيح، مثل أن يكون ذلك مع وجود المتابعة، أو أن يكون الحديث قبل الاختلاط إذا كان الراوي من المختلطين، وغير ذلك من الشروط. وليس الأمر كذلك هنا فيما يظهر؛ فقد أخرج لعطاء في أصل الكتاب.

- قول الخطيب البغدادي فيما نقله الحافظ المزي: "كل حديث يرويه ابن جريج عن عطاء غير منسوب عن ابن عباس، ويذكر فيه سماع عطاء من ابن عباس فهو عطاء بن أبي رباح؛ لأن عطاء الخراساني لم يسمع من ابن عباس ولا لقيه، وإنما كان يرسل الرواية عنه، وقل حديث يرويه ابن جريج عن عطاء الخراساني إلا وهو يعرفه. وأما أحاديث عطاء بن أبي رباح فأكثرها بل عامتها، يقول فيها ابن جريج: أخبرني عطاء من غير أن ينسبه، والله أعلم"[١٤٠].

المبحث الرابع:
القرائن المستنبطة لتعليل حكم الحافظ المزي بالإرسال وفقا لحال الراوي.

المطلب الأول: أن يكون الراوي موصوفا بسوء الحفظ.

قد يوصف الراوي بسوء الحفظ فيقدح في ضبطه دون عدالته، وقد يقدح فيهما معاً. كما أنه قد تصيبه آفة عقلية أو تعتريه عوارض فتؤثر في حفظه وضبطه فيحدّث ويخطئ في بعض الأحاديث التي كان قد أتقنها وضبطها، فيصل المرسل، أو يرفع الموقوف، أو يقلب الأسانيد، أو غير ذلك. فتكون روايته مظنةً للخطأ والعلّة. وفيما يأتي بيان لذلك.

الفرع الأول: سوء الحفظ الملازم للراوي.

المراد بسوء الحفظ كما بينه الحافظ ابن حجر قائلاً: "أن لا يترجح جانب إصابة الراوي على جانب خطئه"[١٤١]؛ فمن وصف من الرواة بسوء الحفظ، فالأصل أنه ضعيف مردود؛ إذ اختل فيه شرط من شروط القبول وهو الضبط. لكن إذا قامت القرينة على إصابته في الحديث وعدم وهمه فيه، فحينئذ يقبل حديثه[١٤٢].

ويمكن تمثيل استخدام الحافظ المزي هذه القرينة في حكمه بالإرسال بما أعله من رواية يزيد بن رومان (ت ١٣٠هـ) عن أبي هريرة (ت ٥٧هـ)؛ حيث قال: "مرسل"[١٤٣]، وقال في موضع آخر: "لم يدرك أبا هريرة".[١٤٤]، والمتأمل في الرواية يجد أنها وقعت من طريق ضعيف[١٤٥]؛ إذ مدار الحديث على يزيد بن عبد الملك النَّوفلي. وقد اتفقت أقوال النقاد أمثال ابن معين، والبخاري، وأبي زرعة الرازي، وغيرهم على ضعفه الشديد. قال الإمام ابن معين: "ليس بشيء"، وقال مرة: "ضعيف الحديث"[١٤٦]، وقال الإمام البخاري: "ذاهب الحديث"[١٤٧]، وقال الإمام أبو زرعة: "واهي الحديث"[١٤٨].

وقد تفرد يزيد بن عبد الملك بالرواية ولم يتابع عليها، بل قال الحافظ العقيلي بعد إخراجه للحديث من طريق يزيد ابن عبد الملك، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة: "لا يتابع على حديثه إلا من جهة لا تصح"[١٤٩]؛

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois/vol16/iss4/10

? ?????? ??? ?????? ????? ???????? ?? ????? "????? ??????" The Clues Elicited to Explain Al-Hafiz Al-Muzai's View of "Irsal" (Discontinuity of Hadith Nar

فتُحمل عليه النكارة في هذا الحديث، ونقول إنَّ الوهم في الإسناد إنما وقع منه بسبب اضطراب حفظه.

وهناك قرينة أخرى تؤكد رجحان الانقطاع بين الراويين، وهي قرينة اختلاف الطبقات. فالناظر في جملة شيوخ يزيد يجد أن غالب روايته عن التابعين، ولا تصح روايته عن الصحابة إلا عن اثنين، وهما عبد الله بن الزبير (ت ٧٣هـ)، وأنس ابن مالك (ت ٩٣هـ)، وكلاهما ممن تأخرت وفاته. وكان له عدد من الشيوخ الذين صح سماعه منهم، وهم:

- عبد الله بن الزبير (ت ٧٣هـ).
- أنس بن مالك (ت ٩٣هـ).
- عروة بن الزبير (ت ٩٤هـ).
- سالم بن عبد الله بن عمر (ت ١٠٦هـ).
- عبيد الله بن عبد الله بن عمر (ت ١٠٧هـ، مات بعد أخيه سالم، ومات سالم سنة ١٠٦هـ).
- محمد بن مسلم بن شهاب الزهري (ت ١٢٥هـ) وهو من أقرانه.
- صالح بن خَوَّات بن جبير (من الرابعة)[١٥٠].

ويُلاحَظ هنا أنَّ من أقدم شيوخه وفاةً: عبد الله بن الزبير؛ إذ توفي سنة ٧٣هـ. وقد جعل ابن حجر يزيدَ في الطبقة الخامسة من الرواة[١٥١]، وهي طبقة صغار التابعين –وهم "الذين رأوا الواحد والاثنين (أي: من الصحابة)، ولم يثبت لبعضهم السماع من الصحابة"[١٥٢]– وهذا يعني أن يزيدَ لم يدرك زمن أبي هريرة. وعليه فالظاهر من قول الحافظ المزي: "لم يدرك أبا هريرة"، أنه أراد بالإدراك إدراك الزمان.

<u>الفرع الثاني: سوء الحفظ الطارئ على الراوي، وهو ما يعرف بالاختلاط.</u>

أولاً: الاختلاط لغةً.

إن لفظة "الاختلاط" مشتقة من أصل المادة "خلط"، والتي تدور حول معنى **الامتزاج، وتداخل الأشياء بعضها في بعض بحيث لا يمكن التمييز بينها في الغالب**. يقال: "خُولِط الرجل، فَهُوَ مخَالَطٌ، واخْتَلَطَ عقله، فَهُوَ مُخْتَلِطٌ، إذا تغيَّر عقلُهُ.[١٥٣] وقال الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ): "خَلَطَهُ، أَي: الشَّيْءَ، بغَيْرِه يَخْلِطُه، خَلْطاً، وخَلَّطَهُ تَخْليطاً: مَزَجَهُ، أَعمّ من أَنْ يَكُونَ فِي المائعاتِ أَو غَيْرِها، وَقَدْ يُمْكِنُ التَّمْييزُ بعدَ الخَلْطِ فِي مثلِ الحَيَواناتِ والحُبوبِ. وَقَالَ المَرْزوقِيّ: أَصلُ الخَلْطِ: تَداخُلُ أَجزاءِ الشَّيءِ بَعْضِها فِي بَعْضٍ وَإِن تُوسِّع، فَقيل: خَلِطٌ لمن يَخْتَلِطُ كثيرا بالنّاس، فاخْتَلَطَ الشَّيءُ: امْتَزَج" [١٥٤].

يلاحَظ من هذه المعاني اللغوية السابقة أن قضية الاختلاط تتعلق بالعقل وتغيره. ففي ضوء هذه المعاني، صار الراوي المختلِط – الذي فسد عقله – غيرَ قادرٍ على التمييز بين الأشياء فيُخِلّ في ضبطه ويتداخل عليه محفوظه مما يجعل ذلك سبباً للطعن في روايته.

ثانياً: الاختلاط اصطلاحاً.

أشار الحافظ ابن حجر إلى حقيقة المختلِط بقوله: "إن كان سوء الحفظ طارئاً على الراوي؛ إما لكبره، أو لذهاب بصره، أو لاحتراق كتبه أو عدمها، بأن كان يعتمدها فرجع إلى حفظه فساء فهذا هو المختلط".[١٥٥] وعرّفه الإمام السخاوي بأنه: "فساد العقل، وعدم انتظام الأقوال والأفعال؛ إما بخرف، أو ضرر، أو مرض، أو عرض من موت ابن، وسرقة مال كالمسعودي، أو ذهاب كتب كابن لهيعة، أو احتراقها كابن الملقن"[١٥٦].

Published by Arab Journals Platform, 2020

Jordan Journal of Islamic Studies, Vol. 16 [2020], Iss. 4, Art. 10

قلنا: يلاحَظ في هذين التعريفين أن صاحبَيهما لم يقصرا الاختلاط على فساد عقل الراوي فحسب، بل وسّعا النطاق؛ حيث ضمَّا الأسباب العارضة إلى الاختلاط، كضياع الكتب، أو احتراقها، أو ذهاب بصره، وغير ذلك من العوارض الطارئة. بل الأحوط التفريق بينها وبين الاختلاط وإلحاقها به كما فعله الحافظ ابن رجب في كتابه "شرح العلل"؛ حيث قال: (من يلتحق بالمختلطين ممن أضر في آخر عمره) [١٥٧]، وهذه الأمور العارضة تعتري الراوي فتؤثر في ضبطه وحفظه دون إدراكه.

وعرّف الدكتور همام سعيد الاختلاط بقوله: "آفة عقلية تورث فساداً في الإدراك، وتصيب الإنسان في آخر عمره، أو تعرض له بسبب حادثٍ ما، كفقد عزيز، أو ضياع مال، ومن تصيبه هذه الآفة لكبر سنه يقال فيه: اختلط بأخرة" [١٥٨]. وهو التعريف المختار إلا أن تقييده وقوع هذه الآفة بـ(كبر السن) لم يكن دقيقاً؛ إذ كبر السن لم يلازم من اختلط دائماً، فقد يكون المختلط صغيراً في السن إذا كان سبب اختلاطه عارضاً.

فإن أحاديث المختلطين تكون مظنةً للعلّة إذا حدثوا بها بعد اختلاطهم واختلال حفظهم. وقد أعل الحافظ المزي عدداً يسيراً من الروايات؛ لكونها جاءت من طريق المختلط الذي حدث بعد اختلاطه. ومن ذلك:

أولاً: إعلاله طريق عطاء بن السائب (ت ١٣٦هـ) عن يَعْلَى بن مُرَّة [١٥٩] بقوله: "مرسل" [١٦٠]، وكان عطاء بن السائب من الرواة الثقات الذين اختلطوا وتغير حفظُهم في آخر عمرهم. والنصوص في إثبات ذلك كثيرة، منها أنه سئل الإمام يحيى ابن معين: "كان عطاء بن السائب قد خلط؟ قال: «نعم»" [١٦١]. وقال في موضع آخر: "عطاء بن السائب أنكروه بأخَرة ..." [١٦٢]، ومن ذلك أيضاً ما نص عليه الإمام الترمذي قائلاً: "يقال: إن عطاء بن السائب كان في آخر أمره قد ساء حفظه" [١٦٣].

وقد أشار الحافظ المزي في "تحفة الأشراف" إلى حديث رُوِيَ من هذا الطريق: أن النبي صلى الله عليه وسلم أَبْصَرَ يعلى وهو مُتَخَلِّق [١٦٤]، فقال له: «هل لك امرأة؟» قلنا: لا، قال: «فاغسله، ثم اغسله، ثم لا تعد». [١٦٥]. والذي تبين بعد النظر في طرق الحديث أنه جاء من طريقَين، أحدهما متصل وفيه ذكر واسطة بين عطاء بن السائب ويعلى بن مرة، والآخر مرسل بعدم ذكر الواسطة.

فأما الرواية المتصلة، فقد رواها شعبة بن الحجاج وسفيان بن عيينة، كلاهما عن عطاء بن السائب، عن عبد الله ابن حفص، عن يعلى بن مرة، فأثبتا الواسطة بين عطاء ويعلى بن مرة، بل صرّح عطاء بالسماع من هذه الواسطة [١٦٦]. وكان شعبة وابن عيينة من الرواة الذين سمعوا من عطاء قديماً – أي: قبل اختلاطه. قيل ليحيى بن سعيد القطان: "ما حدث سفيان وشعبة أصحيح هو؟ قال: نعم، إلا حديثين كان شعبة يقول: سمعتهما بأخرة" [١٦٧]. وقال سفيان بن عيينة: "كنت سمعت من عطاء بن السائب قديماً، ثم قدم علينا قدمة فسمعتُه يحدّث بعض ما كنت سمعت فخلط فيه، فاتقيتُه واعتزلتُه" [١٦٨].

ملاحظة: قد اختُلف في اسم الواسطة، فقيل: أبو حفص بن عمرو، وقيل: أبو عمرو بن حفص، وقيل: حفص بن عبد الله، وقيل: عبد الله بن حفص. ورجح الإمام أبو زرعة الرازي القول الأخير، فقال: "عبدُ اللهِ بنُ حَفْص أصحُّ" [١٦٩].

وأما الرواية التي أغفلت ذكر الواسطة، فقد جاء من طريق عبد الوارث بن سعيد عن عطاء عن يعلى ابن مرة [١٧٠]. وكان سماع عبد الوارث من عطاء بأخرة أي: بعد الاختلاط [١٧١]. فتبين بذلك، أن الاختلاف في الإسناد وصلاً وإرسالاً منشؤه الاضطراب في حفظ عطاء؛ إذ كان يرويه في حالتين، قبل اختلاطه وبعده. وعليه ترجحت رواية القدماء عنه التي ذكرت فيها الواسطة على رواية الأحداث التي سقطت منها الواسطة [١٧٢]. فتوافقت ههنا قرينتان – قرينة كون

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois/vol16/iss4/10

? ?????? ??? ?????? ????? ???????? ?? ????? "????? ??????" The Clues Elicited to Explain Al-Hafiz Al-Muzai's View of "Irsal" (Discontinuity of Hadith Nar

الراوي ساء حفظه بسبب الاختلاط، وقرينة وجود الواسطة – تسوغ بهما إعلال الحافظ المزي طريق عطاء بن السائب عن يعلى بن مرة. والله أعلم.

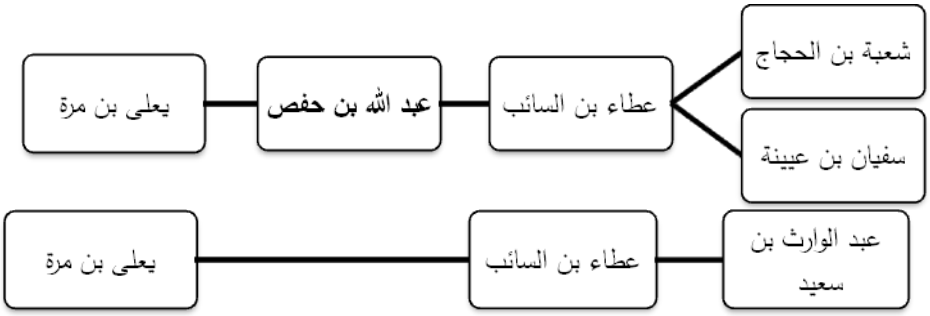

ثانياً: قد يكون الراوي المعني بالدراسة سالماً من آفة الاختلاط، ولم يكن حال تلميذه كذلك، فيصدر منه الوهم بسبب خلل في ضبطه. ومن نماذج إعلال الحافظ المزي الطريق بالإرسال استناداً إلى هذه القرينة، إعلاله طريق أبي عبد الله الجَسْري، حِمْيَرِي بن بَشير، عن أبي ذر الغفاري بقوله: "لم يسمع منه" (١٧٣).

وقد أشار الحافظ المزي إلى الرواية في "التحفة"، وهي حديث في سؤال أبي ذر للنبي صلى الله عليه وسلم: "ما نقول في سجودنا؟ قال صلى الله عليه وسلم: ما اصطفى الله لملائكته: سبحان الله وبحمده" (١٧٤). فقد اختُلف في الرواية وصلاً وإرسالاً؛ حيث يدور الإسناد حول سعيد بن إياس الجَرِيري، وهو الراوي عن أبي عبد الله الجَسْرِي، وكان ممن عُرِف بين أهل العلم أنه تغير حفظه في آخر عمره. وإليك – أيها القارئ – بعض نصوص الأئمة في إثبات تغيره. قال الإمام يحيى بن سعيد القطان: "قال لي كهمس أنكرناه – يعني الجريري– أيام الطاعون" (١٧٥). وقال الإمام أبو حاتم: "سعيد الجريري تغير حفظه قبل موته، فمن كتب عنه قديماً، فهو صالح، وهو حسن الحديث" (١٧٦). فقد بين الإمام أبو حاتم قاعدةً في التعامل مع حديث الجريري، ويستفاد ذلك من قوله: "فمن كتب عنه قديماً، فهو صالح". وعليه فإذا جاء حديثه ممن روى عنه قبل تغيره، فهو صحيح مقبول، وإلا فلا.

وقد روى هذا الحديث شعبة بن الحجاج، ووُهَيب بن خالد، ويزيد بن زُرَيع، وإسماعيل ابن عُلَيَّة، كلُّهم عن الجريري، عن أبي عبد الله الجَسْرِي، عن عبد الله بن الصامت، عن أبي ذر موصولاً. فذكروا الواسطة بين الجريري وأبي عبد الله الجَسْرِي (١٧٧). فهؤلاء الأربعة كان سماعهم من الجريري قديماً. قال الحافظ العجلي في شأن سماع شعبة وابن علية: "روى عنه في الاختلاط: يزيد بن هارون، وابن المبارك، وابن أبي عدي، وكلما روى عنه مثل هؤلاء فهو مختلط، إنما الصحيح عنه: حماد بن سلمة، وإسماعيل ابن علية. وعبد الأعلى من أصحهم سماعًا، سمع منه قبل أن يختلط بثمان سنين، وسفيان الثوري، وشعبة صحيح"(١٧٨).

قلنا: يعد وهيب ويزيد من الذين سمعوا من الجريري قبل الاختلاط؛ وذلك لأنهما من الرواة الذين سمعوا من أيوب السختياني، فكل من سمع من أيوب، فسماعه من الجريري صحيح.(١٧٩). وهذه القاعدة مستمدة من قول الإمام أبي داود: "أرواهم عن الجريري إسماعيل بن علية، وكل من أدرك أيوب – السختياني – فسماعه من الجريري جيد" (١٨٠).

وقد روى الحديث أيضاً عبد الله بن المختار، عن الجريري، عن أبي عبد الله الجسري، عن أبي ذر مرسلاً، فلم يذكر عبد الله بن الصامت (١٨١). ولم يميِّز الأئمة أحاديث عبد الله بن المختار عن الجريري، أهِيَ قبل الاختلاط أم بعده؟(١٨٢) فالتعامل مع حديثه عن الجريري عند أئمة الشأن أنه يتوقف فيه حتى يجدوا ما يؤيده من المتابعات، فإن وُجد

Published by Arab Journals Platform, 2020

ذلك قُبِل حديثه، وإلا فلا. وعبد الله بن المختار لم يتابعه أحدٌ ممن سمع من الجريري قديماً في هذه الرواية بخصوصها. وعليه تكون روايته ضعيفة مردودة، والرواية الموصولة صحيحة. وقال الإمام الدارقطني إثر سرده للروايتَين، الموصولة والمرسلة: "الصواب قول ابن علية، ومن تابعه" (١٨٣).

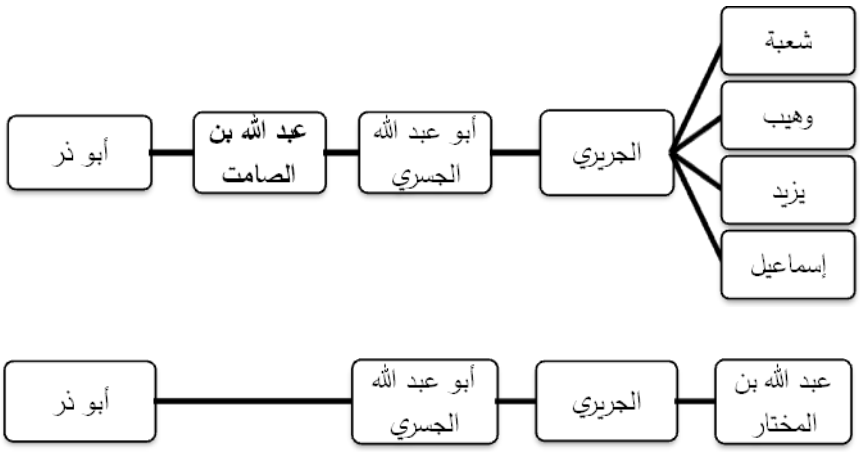

المطلب الثاني: أن يكون الراوي موصوفا بالتدليس مع عدم تصريحه بالسماع أو التحديث.

التدليس هو أن يروي عمّن لقيه ما لم يسمعه منه موهماً أنه سمعه منه، فيقول في روايته: "قال فلان"، أو "عن فلان"، أو "ذكر فلان"، أو نحو ذلك من العبارات الموهمة للسماع (١٨٤). والتعليل بالتدليس إنما يكون بسبب إسقاط الراوي المدلِّس لمن سمع منه الحديث، مما يؤدي إلى الانقطاع في السند، كما أنه يؤدي إلى الجهالة بحال الراوي المحذوف. وعليه، فإذا عُلم وقوع التدليس من الراوي في روايةٍ ما، فلا يُحتج بروايته إلا ما صرّح فيها بالتحديث أو السماع.

ومن الجدير بالتنبيه في هذا الصدد أنه ليس كلُّ عنعنة راوٍ موصوفٍ بالتدليس مردوداً؛ إذ يلزم الأمر إلى النظر في طبقات المدلِّسين، مَن تُقبل عنعنتهم، ومن تُرد، كما أن مجرد ورود التصريح بالسماع في طريق آخر للحديث لا يعني بالضرورة اتصالَ الرواية؛ إذ الأمر بحاجة إلى البحث والتدقيق والتثبت من صحة السند إلى الراوي المصرّح بالسماع (١٨٥). وبالتتبع والبحث يظهر لنا أن الحافظ المزي قد استعان بقرينة كون الراوي موصوفاً بالتدليس مع عدم تصريحه بالسماع أو التحديث في إعلاله عدداً من الطرق بالإرسال. ومن ذلك:

<u>الأنموذج الأول:</u> إعلاله طريق سليمانَ بنِ مِهران المعروفِ بالأَعمَش (٦١هـ – ت ١٤٨هـ)، عن أنس بن مالك (ت ٩٣هـ)؛ حيث قال: "لم يثبت له سماع منه" (١٨٦). وإن المتأمل في تاريخ الراويَين يجد أنهما متعاصران؛ حيث إن الأعمش عاش ما بين ٦١ هـ إلى نحو ١٤٨هـ، وتوفي أنس سنة ٩٣هـ. بل ثبت أن الأعمش قد رأى أنساً رؤية، ومع ذلك لم يسمع منه. فقد حكى الأعمش نفسُه رؤيتَه لأنسٍ، فقال: "رأيت أنساً إذا رفع رأسه من الركوع استوى قائماً حتى ننظر إلى غضون بطنه" (١٨٧). وبناءً عليه، نفى أهل العلم سماعَه من أنس. قال الإمام علي بن المديني: "الأعمش لم يسمع من أنس بن مالك، إنما رآه رؤية بمكة يصلي خلف المقام. فأما طرق الأعمش عن أنس، فإنما يرويها عن يزيد(١٨٨) الرَّقَاشِي(١٨٩)، عن أنس"(١٩٠). وقيل للإمام ابن معين: "الأعمش سمع من أنس شيئاً؟ فقال: لا، ولكن له رؤية، ولا [يصحُّ] له سماع" (١٩١). وبنحوه قال كلٌّ من الإمام أبي داود، والإمام أبي حاتم (١٩٢). عليه فلا يستلزم من رؤية شخص

? ?????? ??? ?????? ????? ???????? ?? ????? "????? ??????" The Clues Elicited to Explain Al-Hafiz Al-Muzai's View of "Irsal" (Discontinuity of Hadith Nar

السماعُ منه، كما أنه لا يمنعه ذلك، إلا أن كبار الأئمة على نفي سماع الأعمش من أنس – وهو الذي تبنَّاه الحافظ المزي– ذلك أن هؤلاء النقَّاد أدرى بأحوال الرجال، وتواريخهم، وسيرهم. ثمّ لو كان الأعمش سمع منه لصرَّح بذلك؛ إذ الشرفُ كلُّ الشرف أن يتصل في الرواية بصحابي جليل مثل أنس.

ثم إن الأعمش معروفٌ عند أهل العلم بالتدليس، وكان مكثراً منه [١٩٣] . ولمّا كان موصوفاً بذلك، ولم يصرِّح هو في روايته عن أنس بالتحديث، حُمل صنيعه على الانقطاع والإرسال. وقد روى عن أنس بن مالك حديثاً واحداً – فيما قاله الحافظ العجلي (ت ٢٦١هـ) – وهو "أن النبي ﷺ كان إذا دخل الخلاء" [١٩٤]. والحديث أخرجه الإمام أبو داود، والإمام الترمذي، وقد دلّس فيه الأعمش ولم يبيِّن السماع. فأما الإمام أبو داود فقد أخرجه من طريق ابن عمر، ثم أورد طريق الأعمش، عن أنس، وحكم عليه بالضعف، فقال: "رواه عبد السلام بن حرب[١٩٥]، عن الأعمش، عن أنس بن مالك، وهو ضعيف" [١٩٦]. والظاهر من صنيعه أنه ضعّفه لعدم الاتصال بين الأعمش وأنس.

وأما الإمام الترمذي، فقد أخرج الحديث من طريق الأعمش، عن أنس، وكذا أورده غير مسندٍ من طريق الأعمش، عن ابن عمر، وحكم على كلا الطريقين بالإرسال؛ لعدم سماع الأعمش من أنس، بل نفى سماعه من الصحابة كلِّهم، فقال: "كلا الحديثَين مرسل، ويقال: لم يسمع الأعمش من أنس بن مالك، ولا من أحد من أصحاب النبي ﷺ، وقد نظر إلى أنس بن مالك، قال: رأيته يصلي فذكر عنه حكاية في الصلاة" [١٩٧].

قلنا: إن بعض أهل العلم أثبت للأعمش سماعاً من أنس، استناداً إلى بعض الروايات التي جاء فيها تصريحه بالسماع، لكن في إسناد كلٍّ منها مقالاً؛ لضعف رواتها وتفردهم بالرواية. ومن تلك الروايات:

أولاً: ما أخرجه الخطيب في "التاريخ" بسنده إلى الأعمش؛ فقال الأعمش: "ما سمعت من أنس إلا حديثاً واحداً، سمعته يقول: قال النبي ﷺ: طلب العلم فريضة على كل مسلم" [١٩٨]. قال الحافظ ابن حجر معقِّباً على هذه الرواية: "والكُدَيمِي[١٩٩] متهم"[٢٠٠].

ثانياً: ما روي عن الأعمش أنه قال: "رأيت أنساً بال فغسل ذكره غسلاً شديداً، ثم توضأ ومسح على خفيه، ثم صلى بنا، وحدثنا في بيته" [٢٠١]. قال الحافظ العلائي (ت ٧٦١هـ): "هذا حديث شاذ، وأحمد العُطَارِدي[٢٠٢] متكلَّم فيه، وإن قال الدارقُطني فيه: لا بأس به، فلا يحتمل منه التفرد بهذا"[٢٠٣]. وقال الحافظ ابن حجر: "والعُطاردي مضعف" [٢٠٤].

قلنا: فلا يصح –إذن– الاستدلال بهذه الروايات؛ لثبوت ضعفها كما تقدم.

وخلاصة القول: إن سماع الأعمش من أنس لا يثبت من وجوه:

أولها: ثبوت وجود الواسطة بينه وبين أنس؛ وذلك فيما حكاه ابن المديني حيث قال: "فإنما يرويها عن يزيد الرَّقَاشِي، عن أنس"[٢٠٥].

ثانيها: ضعف الروايات التي ورد فيها تصريحه بالسماع من أنس.

وثالثها: عدم تصريح الأعمش بالتحديث، واستخدامه العنعنة في الرواية وهو مدلس، ومثله لا يقبل منه إلا ما صرح بالسماع.

قلنا: اختلف قول الحافظ ابن حجر في تقسيم تدليس الأعمش، فقد ذكره في "النكت" في الطبقة الثالثة، وهم الذين أكثروا من التدليس فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرّحوا فيه بالسماع. بينما في "طبقات المدلسين" أورده الحافظ في الطبقة الثانية، وهم الذين احتمل الأئمة تدليسهم وأخرجوا لهم في الصحيح لإمامتهم وقلة تدليسهم في جنب ما رووا. ولعل القول الحاسم في المسألة ما قرره الحافظ الذهبي في أنه لا يقبل من الأعمش إلا ما صرح فيه بالسماع؛ لأنه قد يدلس

Published by Arab Journals Platform, 2020

Jordan Journal of Islamic Studies, Vol. 16 [2020], Iss. 4, Art. 10

عن ضعيف وهو لا يدري، باستثناء شيوخه الذين أكثر عنهم، فروايته عنهم بالعنعنة محمولة على السماع[٢٠٦]. وأضف إلى ذلك قاعدة أخرى وبها تُضمن سلامة عنعنة الأعمش وهي قول شعبة بن الحجاج: "كفيتكم تدليس ثلاثة: الأعمش، وأبي إسحاق، وقتادة" [٢٠٧]. وعليه إذا جاءت رواية الأعمش المعنعنة من طريق شعبة، فهي محمولة على السماع.

الأنموذج الثاني: إعلال الحافظ المزي طريق عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج (ت ١٥٠هـ أو بعدها) عن عكرمة مولى ابن عباس (ت ١٠٤هـ)، فقال: "مرسل"[٢٠٨]. وقال مرة: "لم يسمع منه"[٢٠٩]. وقد رمز الحافظ المزي لهذا الطريق بـ(ت) إشارةً إلى كون الرواية مخرجةً في جامع الترمذي [٢١٠]. ومن يتأمل الرواية يجد أن ابن جريج ساقها بصيغة محتملة للسماع وعدمه. ولمّا كان موصوفاً بالتدليس، فكان ذلك قرينةً على الانقطاع بينه وبين من روى عنه. إذ من المعلوم عند أهل العلم، أن عنعنة ابن جريج لا تُقبل إلا إذا صرّح بالتحديث. قال الإمام أحمد: "إذا قال ابن جريج: قال فلان، وقال فلان، وأُخْبِرت، جاء بمناكير، فإذا قال: أخبرني وسمعت فحسبك به" [٢١١]. وسئل الإمام الدارقطني عن تدليس ابن جريح، فقال: "يُتجنب تدليسه؛ فإنه وحش التدليس، لا يدلس إلا فيما سمعه من مجروح، مثل إبراهيم بن أبي يحيى، وموسى بن عبيدة، وغيرهما" [٢١٢]. وفي الحديث الذي أخرجه الترمذي لم يصرّح بالسماع، فالأمر على الانقطاع.

وقد حمل الحافظ ابن حجر علّةَ التدليس على الراوي عن ابن جريج، وهو الوليد بن مسلم الذي اشتهر بتدليس التسوية، فقال الحافظ: "أخرجه العقيلي في ترجمة محمد بن إبراهيم القُرَشِي[٢١٣]، من طريق هشام بن عمار، عنه، عن أبي صالح، عن عكرمة، عن ابن عباس ... فذكر الحديث بطوله، ثم قال: ورواه سليمان بن عبد الرحمن، عن الوليد، عن ابن جريج، عن عطاء وعكرمة، عن ابن عباس. قال –أي: العقيلي–: وكلاهما ليس له أصل. قلنا –أي: الحافظ ابن حجر–: فلعل الوليد أخذه عن هذا القُرَشِي، فدلسه عن ابن جريج؛ فإسقاطه هذا القُرَشي، وسوّاه لابن جريج، عن عكرمة. والعلم عند الله تعالى"[٢١٤].

قلنا: يظهر لنا أن العُهدة في العنعنة على ابن جريج، وليس على الوليد؛ لأن ابن جريج مدلّس، ولو سمع لصرّح بالسماع، وليس من مصلحة الراوي إخفاء السماع، ولكن الراجح أن الوليد رواه بالعنعنة عن ابن جريج. ويقوي ذلك أن ابن جريج روى الحديث بالعطف عن عطاء وعكرمة عن ابن عباس، مستخدماً في ذلك تدليس العطف [٢١٥]. والله أعلم.

المبحث الخامس:
القرائن المستنبطة لتعليل حكم الحافظ المزي بالإرسال وفقا لقضايا الإسناد.

قد يُكشف للباحث أو الناقد حال الإسناد اتصالاً وانقطاعاً بالنظر في السند، وتتبع طرق الرواية ومقارنتها، والتأمل في الصيغ التي أدى بها الراوي الرواية، وغيرها من الأمور التي يستعان بها للكشف عن اتصال السند وانقطاعه. وفيما يأتي بيان لذلك.

المطلب الأول: ورود الروايات بذكر واسطة بين الراويين.

إن من القرائن الدالّة على الانقطاع، مجيءَ الروايات بذكر واسطةٍ فأكثر بين الراوي ومن روى عنه، وهي قرينة معروفة عند أئمة النقد والتعليل. وصورتها: أن لا يروي الراوي عمن روى عنه إلا بالعنعنة، ولم يصرح بالسماع، ثم تأتي إحدى الروايات بذكر واسطة بينهما، وليس هناك دليلٌ على أن الحديث وقع للراوي من الوجهَين، فتكون الرواية حينئذٍ

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois/vol16/iss4/10

? ?????? ??? ?????? ????? ???????? ?? ????? "????? ??????" The Clues Elicited to Explain Al-Hafiz Al-Muzai's View of "Irsal" (Discontinuity of Hadith Nar

منقطعة. قال الحافظ ابن القطان الفاسي (ت ٦٢٨هـ) موضّحاً حقيقةَ هذه القرينة: "وإذا جاء عنه في رواية أخرى إدخالُ واسطة بينه وبين من كان قد روى الحديث عنه معنعناً، غلب على الظن أن الأول منقطع، من حيث يبعد أن يكون قد سمعه منه، ثم حدث به عن رجل عنه. وأقل ما في هذا سقوط الثقة باتصاله، وقيام الريب في ذلك، ويكون هذا أبين في اثنين لم يُعلم سماع أحدهما من الآخر، وإن كان الزمان قد جمعهما" (٢١٦). وقال الحافظ ابن رجب: "إن كان الثقة يروي عمن عاصره أحياناً ولم يثبت لقيه له، ثم يدخل أحياناً بينهما واسطة، فهذا يستدل به هؤلاء الأئمة على عدم السماع منه" (٢١٧).

وقد اعتمد النقاد على هذه القرينة كثيراً، وبها أعلّوا روايةً ما بعدم الاتصال. فهذا الإمام أحمد نفى سماعَ مُطَرِّف من الحسن البصري، فقال: "مُطَرِّف لم يسمع من الحسن شيئاً، إنما يروي عن إسماعيل بن مسلم عنه" (٢١٨). فمُطَرِّف معروف بالرواية عن الحسن دائماً بواسطة، ولا يُعلم له سماعٌ من الحسن بالعموم، فإذا جاءت رواية تُحذف فيها الواسطة، فهذا دليل على الانقطاع.

وقد أعمل أبو الحجاج المزي أيضاً قرينة ورود الروايات بذكر واسطة بين الراويين في روايات عديدة، فأعلّها بعدم الاتصال. ومن ذلك:

<u>الأنموذج الأول:</u> إعلاله طريق ربيعة بن عثمان (ت ١٥٤هـ) عن سهل بن سعد الساعدي (ت ٨٨هـ) بقوله: "مرسل" (٢١٩). والناظر في تاريخ الراويَين يجد أنهما متعاصران، وكان عمرُ ربيعة نحو ١١ سنةً حين توفي سهل، فكان في سنٍّ مؤهّلة له للسماع من سهل قبل وفاته. كما أنهما من بلدٍ واحدٍ، فكانا يعيشان في المدينة المنورة، فيكون اللقاء حينئذٍ ممكناً. ومع ذلك، لم يحكم الحافظ المزي على الرواية بالاتصال. ولعل السبب في ذلك، دخول الواسطة بين ربيعة وسهل، ولم تأت الرواية إلا بذكر عمران بن أبي أنس بينهما، مما يدل على عدم ثبوت سماع ربيعة من سهل، فتكون الرواية مرسلة(٢٢٠).

<u>الأنموذج الثاني:</u> قد تقع الواسطة بين الراويَين من مختلفي الطبقة، فيشير الأمر إلى اختلاف طبقتهما. ومن ذلك إعلال الحافظ المزي طريق عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود (ت ٩٤هـ) عن عمار بن ياسر (ت ٣٧هـ)، فقال: "لم يدركه"(٢٢١). وزاد في "التحفة": "بينهما رجل"(٢٢٢). والرواية التي أشار إليها الحافظ المزي هي ما رواه الزهري عن عبيد الله، عن عمار من حديث التيمم؛ حيث جاءت من طريقَين، طريق مرسل وآخر متصل. فأما الطريق المرسل، فقد روى يونس بن يزيد، وتابعه ابن أبي ذئب(٢٢٣)، وعقيل بن خالد، عن الزهري، عن عبيد الله، عن عمار، فلم يذكروا الواسطة بين عبيد الله وعمار (٢٢٤). وأما الطريق المتصل، فقد روى مالك، وتابعه سفيان بن عيينة، ومعمر، وأبو أويس، عن الزهري بذكر الواسطة، فقالوا: "عن الزهري، عن عبيد الله، عن أبيه، عن عمار"(٢٢٥). وقد جاءت رواية أخرى بذكر ابن عباس بين عبيد الله وعمار، بدلاً من أبيه، رواها صالح بن كيسان، وعبد الرحمن بن إسحاق؛ حيث قالا: "عن الزهري، عن عبيد الله ابن عبد الله، عن ابن عباس، عن عمار" (٢٢٦).

ويكون الترجيح هنا بالأحفظ والأثبت، فمالك وابن عيينة من أحفظ أصحاب الزهري وأثبتهم، كما أن مالكاً "صاحب كتاب، وصاحب حفظ"(٢٢٧). وبناءً عليه، ترجّحت الرواية المتصلة المذكورة فيها "أباه" على الرواية المرسلة.

وأما الرواية التي ذكرت ابن عباس كواسطة بين عبيد الله وعمار، فقد وهمها الإمامان أبو زرعة، وأبو حاتم. قال ابن أبي حاتم: "سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه صالح بن كيسان، وعبد الرحمن بن إسحاق، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس، عن عمار، عن النبي ﷺ في التيمم؟ فقالا: **هذا خطأ؛ رواه مالك، وابن عيينة، عن الزهري، عن عبيدالله بن عبد الله، عن أبيه، عن عمار، وهو الصحيح، وهما أحفظ.** قلنا (أي: ابن أبي حاتم): قد

Published by Arab Journals Platform, 2020

رواه يونس، وعقيل، وابن أبي ذئب، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن عمار، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهم أصحاب الكتب! فقالا: مالك صاحب كتاب، وصاحب حفظ" [٢٢٨]. فلعل هذا هو السبب في إعلال الحافظ المزي الرواية بالإرسال. والله أعلم.

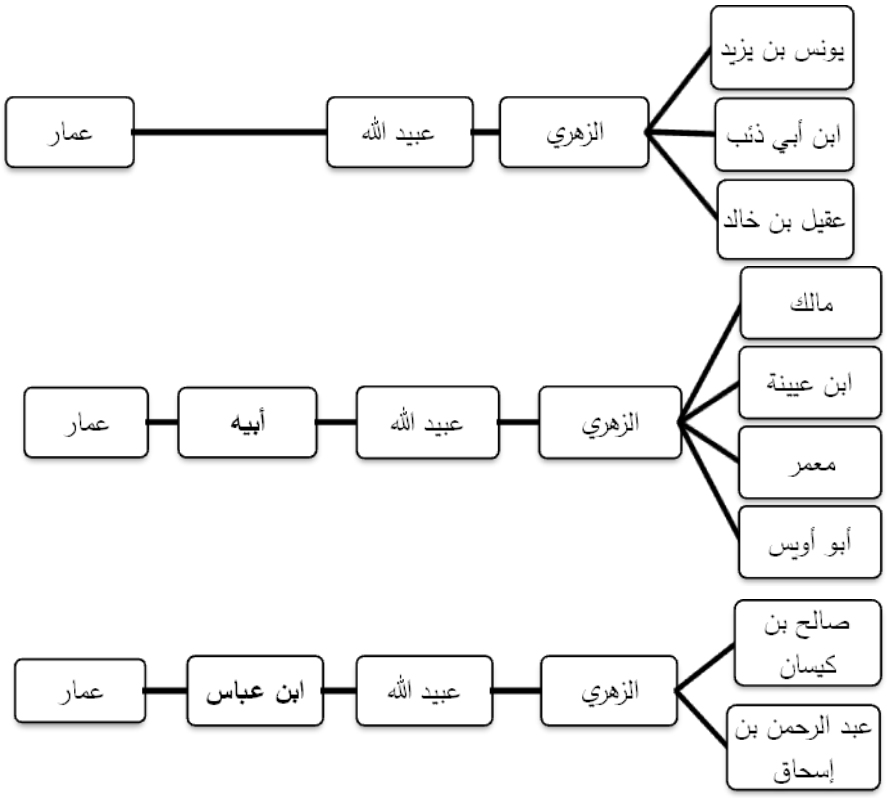

المطلب الثاني: الصيغة الصريحة في عدم الاتصال.

من الأمور التي تعين الناقد أو الباحث في الكشف عن اتصال السند، أو انقطاعه النظر في الصيغة التي أدّى بها الراوي روايته، فمنها ما يفيد الاتصال بين الراوي ومن روى عنه، مثل "سمعت"، "حدثنا"، "أخبرنا"، وغيرها من العبارات الصريحة في الاتصال، ومنها ما هو صريح في الانقطاع، ومنها ما يحتمل السماع وعدمه. فإذا ورد أكثر طرق رواية الراوي بالعنعنة، ثم ذكر في طريقٍ آخر صيغةً تدل على عدم السماع، كأن يقول: "نُبِّئت"، أو "حُدِّثتُ"، أو "بَلَغَني"، فإن ذلك حجة بينة على عدم سماعه ممن روى عنه، كما أنه يدل على وجود واسطة بينهما[٢٢٩] .

ومن النصوص الدالة على استخدام النقاد هذه القرينة، قول الإمام أحمد: "لم يسمع قتادة من أبي قلابة شيئاً، إنما بلغه عنه" [٢٣٠]. وقوله أيضاً: "محمد بن سيرين سمع من أبي هريرة، وابن عمر، وأنس بن مالك، وسمع من عمران ابن حصين، ولم يسمع من ابن عباس شيئاً، كلها يقول: نُبِّئت عن ابن عباس" [٢٣١]. **قلنا:** فاستشهد الإمام أحمد على انقطاع الرواية بما ورد من استخدام الراوي الصيغة الصريحة في عدم سماعه المباشر ممن روى عنه.

وينبغي التنبيه في هذا المقام إلى أن هناك بعض من يتكلم على الأحاديث لا يراعي الفرق بين الرواية عن الشخص والرواية لقصته. هذا من المواضيع الدقيقة في علم الرواية؛ إذ إن هناك ارتباطاً في فهم صيغة الرواية. قال

? ?????? ??? ?????? ????? ???????? ?? ????? "????? ??????" The Clues Elicited to Explain Al-Hafiz Al-Muzai's View of "Irsal" (Discontinuity of Hadith Nar

الخطيب البغدادي في معرض ذكره صفات من أطلق عليه "حافظ": "... ويميز الروايات بتغاير العبارات نحو عن فلان وأن فلاناً، ويعرف اختلاف الحكم في ذلك..." [٢٣٢]. فالرواة يتفننون في أساليب الرواية ولم يلتزموا أسلوباً واحداً، ومن ذلك قول سعيد ابن المسيب: "دخل أبو بكر على النبي ﷺ"، فهذه ليست صيغة رواية عن شخص؛ إذ لم يقصد سعيد أن يحكي القصة عن أبي بكر، وإنما يحكي قصة أبي بكر. أما إذا قصد بها الراوي الرواية، فهي صيغة من الصيغ المحتملة للسماع وعدمه مثل "عن". وإذا قصد بها حكاية القصة فهي ليست صيغة رواية [٢٣٣] .

هذا وقد استدل الحافظ المزي بقرينة النظر في صيغة الأداء الصريحة في عدم الاتصال في حكمه على الرواية بالإرسال، ومن ذلك:

الأنموذج الأول: إعلاله طريق معاذ بن زُهْرَةَ [٢٣٤] عن النبي ﷺ؛ حيث قال: "روى عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلاً في القول عند الإفطار" [٢٣٥]. ومن خلال النظر في الرواية، فلم يصرّح فيها معاذ بالسماع من النبي ﷺ، بل جاءت بصيغة ظاهرة في الانقطاع، فقيل فيها: "عن معاذ بن زهرة، أنه بلغه أن رسول الله ﷺ كان إذا أفطر قال: «اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت»" [٢٣٦]. وبهذا يُفهم سبب إعلال الحافظ المزي الرواية بالإسال.

وإن كان الأمر كذلك، يمكن الاستدلال أيضاً بقرينة أخرى وهي قرينة اختلاف الطبقة. فلو نظر الباحث في ترجمة معاذ بن زُهرة لوجد أنه من طبقة التابعين على القول الراجح، فلا يُتصور لقاؤه النبي صلى الله عليه وسلم [٢٣٧]؛ فتكون روايته عن النبي ﷺ مرسلة بلا شك.

فائدة: وقعت الرواية عند ابن السني بلفظ: "عن معاذ بن زهرة، قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أفطر..." الحديث.[٢٣٨] . فقد ساق الرواية بلفظٍ موهمٍ للسماع، غير أنه لم يقصد به الروايةَ عن النبي صلى الله عليه وسلم، وإنما قصد به حكايةَ الفعل، بدليل ما ورد في رواية أبي داود من اللفظ الصريح في عدم السماع، والله أعلم.

الأنموذج الثاني: إعلال الحافظ المزي طريق قتادة بن دِعامة السَّدُوسي (٦٠هـ – ت ١١٠هـ أو بعدها) عن سفينة (ت بعد ٧٠هـ) مولى رسول الله ﷺ بقوله: "لم يسمع منه" [٢٣٩]. والقاعدة عند أهل العلم فيما يتعلق بحديث قتادة، ما قاله تلميذه شعبة: "كنت أعرف ما سمع قتادة مما لم يسمع. كان يقول: حدثنا أنس، وحدثنا سعيد بن المسيب، وحدثنا الحسن، وحدثنا مطرف. وإذا جاء ما لم يسمع يقول: قال أبو قلابة، وقال سعيد بن جبير" [٢٤٠]. وعليه فإذا لم يسمع قتادة الحديث ممن فوقه، فإنه يرويه بالصيغة التي لا تدل على السماع المباشر سواء كانت موهِمةً أو صريحةً في الانقطاع. ولم يصرّح قتادة هنا بالتحديث في جميع الروايات، بل ورد في إحداها أنه قال: "حُدِّثْنا عن سفينة" [٢٤١]. فتكون حينئذ حجّةً قويّةً في أنه لم يسمع من سفينة. ويؤيد ذلك ترجيح الأئمة، منهم أبو حاتم الرازي والدارقطني، الروايةَ التي ذكرت واسطةً بين قتادة وسفينة[٢٤٢] .

الخاتمة.

في ختام هذا البحث، يمكن أنْ نخلصَ بالنتائج الآتية:

١- إن للمرسل مفهوماً واسعاً عند الحافظ المزي؛ حيث أطلقه على كل ما لا يتصل إسناده، وهو يشمل سقط من سنده رجل فأكثر من أيّ موضع كان، وهو بذلك مطابق لمفهوم المرسل عند المتقدِّمين من أهل الحديث، ومن تبعهم من الفقهاء والأصوليين.

Published by Arab Journals Platform, 2020

Jordan Journal of Islamic Studies, Vol. 16 [2020], Iss. 4, Art. 10

٢- تنوَّعت عِبارةُ الحافظِ المزي في إطلاقه الحكم على الرواية بالإرسال، وهي بحسب الاستقراء على النحو الآتي: "مرسل"، "لم يدركه"، "لم يسمع"، "لم يثبت له سماع منه"، "لم يذكر سماعاً"، "لم يلقه"، "الصحيح أن بينهما فلاناً"، "المحفوظ أن بينهما فلاناً"، "في سماعه منه نظر". وقد مضى توضيح دلالاتها في ثنايا البحث. وتأتي صيغة عند الحافظ المزي صورتها أنه يقول: "قيل: لم يسمع منه". وقد ظهر للباحثين أنه حين يأتي بها يقصد الإشارة إلى اختلاف النقاد في إثبات السماع أو نفيه لراوٍ من راوٍ ما، ولا يقصد تضعيف قول القائلين بالإرسال.

٣- أظهر البحث أن القرائن التي اعتمد عليها الحافظ المزي في حكمه بالإرسال فيما بين الراويين هي على النسق الآتي:

أ. اعتماده القرائن المتصلة بالعلاقة الزمانية بين الرواة؛ لصغر السن، أو لعدم إدراك الزمان، والقرائن المتصلة بالعلاقة المكانية بين الرواة إذا اختلفت مواطنهم.

ب. مراعاته قرينة ورود التصريح من الراوي أو النص من بعض أهله أو بعض تلامذته أنه لم يقع له سماع من راوٍ ما، وكذا أيضاً نص بعض النقاد أن فلاناً لم يسمع شيئاً بعينه ممن يروي عنه.

ت. النظر إلى حال الراوي؛ فقد يوصف الراوي بسوء الحفظ الملازم له فيخطئ في روايته ولا يحسن أداءها، كما أنه قد يصيب بعض الرواة بالاختلاط في آخر عمره فيسوء حفظه ويضطرب ضبطه فيخطئ فيما حدث به حال اختلاطه، كما حصل مع عطاء بن السائب. وقد يحكم على رواية راوٍ ما بالإرسال؛ لكونه اشتهر بالتدليس فيدلس في روايته مما يدل على انقطاعها، كما هو شأن الأعمش وغيره.

ث. النظر إلى القضايا الإسنادية والمتمثلة بتتبع طرق الرواية ومقارنتها، والتأمل في الصيغ التي أدى بها الراوي الرواية، فيكشف بذلك ما يدل على انقطاع الرواية، بأن تثبت الواسطة بين الراوي ومن روى عنه، أو أن يأتي في أحد الطرق صيغة صريحة في عدم الاتصال.

٤- أظهر البحث أنَّ الحافظ المزي كان منسجما مع العلماء في التعامل مع قضيّة الإرسال، وأنه لم يخرُج عن الجادّة في هذه القضية.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الهوامش.

(١) ابن منظور، محمد بن مكرم (ت ٧١١هـ)، **لسان العرب**، بيروت، دار صادر، ط٣، ١٤١٤هـ، ج١١، ص٢٨٥.

(٢) العلائي، خليل بن كيكلدي (ت ٧٦١هـ)، **جامع التحصيل في أحكام المراسيل**، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، بيروت، عالم الكتب، ط٢، ١٩٨٦م، ص٢٣.

(٣) ابن منظور: **لسان العرب**، ج١١، ص٢٨١.

(٤) ينظر: العلائي: **جامع التحصيل**، ص٢٣.

(٥) ابن فارس، أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ)، **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دم، دار الفكر، دط، ١٩٧٩م، ج٢، ص٣٩٢.

(٦) ينظر: العلائي: **جامع التحصيل**، ص٢٤.

(٧) ابن منظور: **لسان العرب**، ج١١، ص٢٨٣.

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois/vol16/iss4/10

? ?????? ??? ?????? ????? ???????? ?? ????? "????? ??????" The Clues Elicited to Explain Al-Hafiz Al-Muzai's View of "Irsal" (Discontinuity of Hadith Nar

(٨) ينظر: العلائي: **جامع التحصيل**، ص٢٣.

(٩) النووي، يحيى بن شرف (ت ٦٧٦هـ)، **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط٢، ١٣٩٢هـ، ج١، ص٣٠.

(١٠) هو الذي صح له لقاء جماعة من الصحابة ومجالستهم، مثل: عبد الله بن عامر بن ربيعة، وسعيد بن المسيب وسالم ابن عبد الله وغيرهم. ينظر: ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله (ت ٤٦٣هـ)، **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد عبد الكبير البكري، المغرب، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، دط، ١٣٨٧هـ، ج١، ص١٩- ٢٠.

(١١) ابن عبد البر: **التمهيد**، ج١، ص١٩- ٢١.

(١٢) هو الذي لم يلق من الصحابة إلا الواحد والاثنين، وأكثر روايته عن التابعين، مثل: ابن شهاب الزهري، وقتادة وغيرهما. ابن عبد البر: **التمهيد**، ج١، ص٢١.

(١٣) ينظر: ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن (ت ٦٤٣هـ)، **معرفة أنواع علوم الحديث**، تحقيق: نور الدين عتر، سوريا، دار الفكر، دط، ١٩٨٦م، ص٥١.

(١٤) ابن حجر، أحمد بن علي (ت ٨٥٢هـ)، **النكت على كتاب ابن الصلاح**، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، المدينة المنورة، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ط١، ١٩٨٤م، ج٢، ص٥٤٦.

(١٥) ينظر: ابن حجر: **النكت**، المرجع السابق، ج٢، ص٥٤٦.

(١٦) ينظر: السخاوي، محمد بن عبد الرحمن (ت ٩٠٢هـ)، **فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي**، تحقيق: علي حسين علي، مصر، مكتبة السنة، ط١، ٢٠٠٣م، ج١، ص١٧٠.

(١٧) ينظر: أبو يعلى، القاضي محمد بن الحسين (ت ٤٥٨هـ)، **العدة في أصول الفقه**، حققه وعلق عليه وخرج نصه: د أحمد ابن علي ابن سير المباركي، دم، دن، ط٢، ١٩٩٠م، ج٣، ص٩٠٦. وينظر: الغزالي، محمد بن محمد (ت ٥٠٥هـ)، **المستصفى**، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دم، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٣م، ص١٣٤.

(١٨) ينظر: ابن حزم، علي بن أحمد (ت ٤٥٦هـ)، **الإحكام في أصول الأحكام**، تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر، بيروت، دار الآفاق الجديدة، دط، دت، ج٢، ص٢.

(١٩) ينظر: العلائي: **جامع التحصيل**، ص٢٩.

(٢٠) ابن كثير، إسماعيل بن عمر (ت ٧٧٤هـ)، **اختصار علوم الحديث**، تحقيق: أحمد محمد شاكر، بيروت، دار الكتب العلمية، ط٢، دت، ص١٧٧.

(٢١) وذلك فيما يظهر لنا بعد تتبع تلك العبارات في كتاب الحافظ "تهذيب الكمال"، وبعد الاستعانة بأطروحة الأستاذ الدكتور محمد طوالبة بعنوان: "الحافظ المزي والتخريج في كتابه تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف". ينظر: طوالبة، محمد عبد الرحمن، **الحافظ المزي والتخريج في كتابه تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف (أصل هذا الكتاب أطروحة دكتوراه)**، الأردن، دار عمار، ط١، ١٩٩٨م، ص٢٧٢- ٢٨٣.

(٢٢) من الثالثة (الطبقة الوسطى من التابعين) ولم يثبت أن له صحبة. ابن حجر، أحمد بن علي (ت ٨٥٢هـ)، **تقريب التهذيب**، تحقيق: محمد عوامة، سوريا، دار الرشيد، ط١، ١٩٨٦م، ص٦٠٥.

(٢٣) المزي، يوسف بن عبد الرحمن (ت ٧٤٢هـ)، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، تحقيق: بشار عواد معروف، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٠م، ج٣٢، ص٢٥٥.

(٢٤) المزي: **تهذيب الكمال**، المرجع السابق، ج١١، ص٦٨.

Published by Arab Journals Platform, 2020

Jordan Journal of Islamic Studies, Vol. 16 [2020], Iss. 4, Art. 10

(٢٥) من السابعة (كبار أتباع التابعين). ابن حجر: **التقريب**، ص٤١٦.

(٢٦) المزي: **تهذيب الكمال**، ج٢١، ص٤٦٦.

(٢٧) من الثانية مخضرم. ابن حجر: **التقريب**، ص١٤٦.

(٢٨) المزي: **تهذيب الكمال**، ج٤، ص٥١٠.

(٢٩) من الرابعة (جل روايتهم عن كبار التابعين). ابن حجر: **التقريب**، ص٣١٣.

(٣٠) المزي: **تهذيب الكمال**، ج١٥، ص٢٦٦.

(٣١) المزي: **تهذيب الكمال**، المرجع السابق، ج٦، ص٩٧.

(٣٢) البخاري، محمد بن إسماعيل (ت ٢٥٦هـ)، **الجامع الصحيح المسند المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه**، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دم، دار طوق النجاة، ط١، ١٤٢٢هـ، كتاب العلم، باب: متى يصح سماع الصغير؟، حديث رقم: ٧٧، ج١، ص٢٦.

(٣٣) ابن الصلاح: **معرفة أنواع علوم الحديث**، ص١٣٠٧٧.

(٣٤) المزي: **تهذيب الكمال**، ج٣٥، ص٢٢٨.

(٣٥) المزي: **تهذيب الكمال**، المرجع السابق، ج٢، ص٢٣٥.

(٣٦) ابن معين، يحيى بن معين (ت ٢٣٣هـ)، **التاريخ (رواية الدوري)**، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، مكة المكرمة، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ط١، ١٩٧٩م، ج٣، ص٤٨٥.

(٣٧) ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد (ت ٣٢٧هـ)، **المراسيل**، تحقيق: شكر الله نعمة الله قوجاني، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٣٩٧هـ، ص٩- ١٠.

(٣٨) اسمه زياد بن كليب، التميمي، الحنظلي، الكوفي، ثقة من السادسة مات سنة تسع عشرة أو عشرين. ابن حجر: **التقريب**، ص٢٢٠.

(٣٩) ابن سعد، محمد بن سعد (ت ٢٣٠هـ)، الطبقات الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٠م ج٦، ص٢٨٠. وينظر: البخاري، محمد بن إسماعيل (ت ٢٥٦هـ)، **التاريخ الكبير**، حيدر آباد، دائرة المعارف العثمانية، دط، دت، ج١، ص٣٣٤.

(٤٠) ابن المديني، علي بن عبد الله (ت ٢٣٤هـ)، **العلل**، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، بيروت، المكتب الإسلامي، ط٢، ١٩٨٠م، ص٦٠- ٦١.

(٤١) قال عبد الوهاب الخفاف: "سمعت منه في الاختلاط وغير الاختلاط، فليس أميز بين هذا وهذا". ابن رجب الحنبلي، عبد الرحمن ابن أحمد (ت ٧٩٥هـ)، **شرح علل الترمذي**، تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد، الأردن، مكتبة المنار، ط١، ١٩٨٧م، ج٢، ص٧٤٧.

(٤٢) ينظر: ابن سعد: **الطبقات الكبرى**، ج٦، ص٢٨٠.

(٤٣) ينظر: البخاري: **التاريخ الكبير**، ج١، ص٣٣٤.

(٤٤) المزي: **تهذيب الكمال**، ج١٤، ص٦١ و ج١٦، ص١٢٦.

(٤٥) لم نقف على النص في كتب أبي داود المطبوعة. ينظر: المزي: **تهذيب الكمال**، المرجع السابق، ج١٤، ص٦٢.

(٤٦) الدارقطني، علي بن عمر (ت ٣٨٥هـ)، **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، الرياض، دار طيبة، ط١، ١٩٨٥م، ج٥، ص٣٠٨.

(٤٧) ابن معين: **التاريخ (رواية الدوري)**، ج٣، ص٣٥٤.

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois/vol16/iss4/10

? ?????? ??? ?????? ????? ???????? ?? ????? "????? ??????" The Clues Elicited to Explain Al-Hafiz Al-Muzai's View of "Irsal" (Discontinuity of Hadith Nar

(٤٨) قال ابن مسعود ﷺ: «القبلة من اللمس وفيها الوضوء». الدارقطني، علي بن عمر (ت ٣٨٥هـ)، **السنن**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ٢٠٠٤م، كتاب الطهارة، باب صفة ما ينقض الوضوء وما روي في الملامسة والقبلة، حديث رقم: ٥٢٣، ج١، ص٢٦٣.

(٤٩) قال ابن مسعود ﷺ: «دية الخطأ خمسة أخماس، عشرون حقة، وعشرون جذعة، وعشرون بنات مخاض، وعشرون بنات لبون، وعشرون بنو لبون ذكور». الدارقطني: **السنن**، كتاب الحدود والديات وغيره، حديث رقم: ٣٣٦٢، ج٤، ص٢٢٣.

(٥٠) الدارقطني: **العلل**، ج٥، ص٣٠٨.

(٥١) الذهبي، محمد بن أحمد (ت ٧٤٨هـ)، **سير أعلام النبلاء**، دم، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٩٨٥م، ج٤، ص٣٦٣.

(٥٢) ابن كثير: **اختصار علوم الحديث**، ص٢٣٧.

(٥٣) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي (ت ٤٦٣هـ)، **الكفاية في علم الرواية**، تحقيق: أبو عبدالله السورقي، وإبراهيم حمدي المدني، المدينة المنورة، المكتبة العلمية، دط، دت، ص١١٩.

(٥٤) المزي: **تهذيب الكمال**، ج١٣، ص٣٥٨.

(٥٥) المزي: **تهذيب الكمال**، المرجع السابق، ج٢٨، ص١٠٨.

(٥٦) هي كورة من فلسطين بالقرب من بيت المقدس، ومنها كان ابتداء الطاعون في أيام عمر بن الخطاب ﷺ، ثم فشا في أرض الشام فمات فيه خلق كثير لا يحصى من الصحابة ﷺ، ومن غيرهم. ينظر: الحموي، ياقوت بن عبد الله (ت ٦٢٦هـ)، **معجم البلدان**، بيروت، دار صادر، ط٢، ١٩٩٥م، ج٤، ص١٥٧.

(٥٧) ابن سعد: **الطبقات الكبرى**، ج٣، ص٤٤٣. وينظر: ابن الأثير، علي بن أبي الكرم (ت ٦٣٠هـ)، **أسد الغابة**، بيروت، دار الفكر، دط، ١٩٨٩م، ج٤، ص٤٢١. وابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي (ت ٨٥٢هـ)، **الإصابة في تمييز الصحابة**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٥هـ، ج٦، ص١٠٩.

(٥٨) ابن سعد: **الطبقات الكبرى**، ج٦، ص٧٠.

(٥٩) الذهبي: **السير**، ج٥، ص٣٨- ٣٩.

(٦٠) ينظر: ابن بطال، علي بن خلف (ت ٤٤٩هـ)، **شرح صحيح البخارى لابن بطال**، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، الرياض، مكتبة الرشد، ط٢، ٢٠٠٣م، ج٣، ص٢٢١. وينظر: العيني، محمود بن أحمد (ت ٨٥٥هـ)، **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**، بيروت، دار إحياء التراث العربي، دط، دت، ج٤، ص٢٦٥. وينظر: العلائي: **جامع التحصيل**، ص٩٩.

(٦١) ينظر: ابن حجر: **النكت**، ج٢، ص٦٢٦. وينظر: بواعنة، سعيد محمد، عبارات نفي السماع عند البخاري دراسة نظرية وتطبيقية في كتابه التاريخ الكبير، **دراسات – علوم الشريعة والقانون**، الأردن، المجلد ٣٤، ملحق، ٢٠٠٧م، ص٧٠٤.

(٦٢) الشافعي، محمد بن إدريس (ت ٢٠٤هـ)، **الأم**، بيروت، دار المعرفة، دط، ١٩٩٠م، ج٢، ص٩.

(٦٣) ابن عبد البر: **التمهيد**، ج٢، ص٢٧٥.

(٦٤) المزي: **تهذيب الكمال**، ج١١، ص٧٤.

(٦٥) المزي: **تهذيب الكمال**،، المرجع السابق، ج١٠، ص٢٤١.

(٦٦) المزي: **تهذيب الكمال**، المرجع السابق، ج٥، ص١٨٤.

(٦٧) ينظر: ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد (ت ٣٢٧هـ)، **الجرح والتعديل**، الهند، مجلس دائرة المعارف العثمانية، ط١، ١٩٥٢م، ج٣، ص٢٩٢. وابن عساكر، علي بن الحسن (ت ٥٧١هـ)، **تاريخ دمشق**، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دم، دار الفكر، دط، ١٩٩٥م، ج١١، ص٣٥٣.

(٦٨) قد اختُلف في تحديد وفاته اختلافاً يسيراً، فيقال: سنة سبع وعشرين ومائة. ويقال: سنة ست بعد الزهري بسنتين. ويقال: سنة

Published by Arab Journals Platform, 2020

Jordan Journal of Islamic Studies, Vol. 16 [2020], Iss. 4, Art. 10

خمس وعشرين ومائة. ولعل الأقرب إلى الصواب والذي عليه أغلب المؤرخين هو الأول؛ لأنه الذي ذكره حفيداه سعد ويعقوب ابنا إبراهيم بن سعد، فأهل الرجل أدرى به. وأما الثاني والثالث، فليسا ببعيد، وقد روي أيضاً عن حفيده يعقوب، وعن ابنه إبراهيم بن سعد أنهما قالا كذلك. ينظر: ابن سعد: **الطبقات الكبرى**، ج٥، ص٣٦٤. وينظر: البخاري: **التاريخ الكبير**، ج٤، ص٥١.

(٦٩) الفراهيدي، الخليل بن أحمد (ت ١٧٠هـ)، **كتاب العين**، تحقيق: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، دم، مكتبة الهلال، دط، دت، ج٥، ص١٠٨.

(٧٠) الفراهيدي: **كتاب العين**، المرجع السابق، ج٥، ص١٠٨.

(٧١) الأزهري، محمد بن أحمد (ت ٣٧٠هـ)، **تهذيب اللغة**، تحقيق: محمد عوض مرعب، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط١، ٢٠٠١م، ج٩، ص٣١.

(٧٢) ابن فارس: **معجم مقاييس اللغة**، ج٣، ص٤٣٩.

(٧٣) ابن فارس: **معجم مقاييس اللغة**، المرجع السابق، ج٣، ص٤٣٩- ٤٤٠.

(٧٤) الزمخشري، محمود بن عمرو (ت ٥٣٨هـ)، **الفائق في غريب الحديث والأثر**، تحقيق: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، لبنان، دار المعرفة، ط٢، دت، ج١، ص٢٣٥.

(٧٥) الزَّبيدي، محمّد بن محمّد (ت ١٢٠٥هـ)، **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق: مجموعة من المحققين، دم، دار الهداية، دط، دت، ج٢٦، ص٦١.

(٧٦) الأبناسي، إبراهيم بن موسى (ت ٨٠٢هـ)، **الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح**، تحقيق: صلاح فتحي هلل، دم، مكتبة الرشد، ط١، ١٩٩٨م، ج٢، ص٧٨٢. وينظر: العراقي، عبد الرحيم بن الحسين (ت ٨٠٦هـ)، **شرح التبصرة والتذكرة (ألفية العراقي)**، تحقيق: عبد اللطيف الهميم وماهر ياسين فحل، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٢م، ج٢، ص٣٤٣.

(٧٧) ابن الصلاح: **معرفة أنواع علوم الحديث**، ص٣٩٩.

(٧٨) الصنعاني، محمد بن إسماعيل (ت ١١٨٢هـ)، **توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المدينة المنورة، المكتبة السلفية، دط، دت، ج٢، ص٥٠٣.

(٧٩) تيم، أسعد سالم، **علم طبقات المحدثين أهميته وفوائد**، الرياض، مكتبة الرشد، ط١، ١٩٩٤م، ص٧.

(٨٠) ينظر: مجموعة من المؤلفين، **الواضح في فن التخريج ودراسة الأسانيد (عنوان البحث: التحقق من اتصال السند، إعداد: د. ياسر الشمالي)**، عمان – الأردن، دار الحامد، ط٢، ٢٠٠٤م، ص٢٩٣- ٢٩٤.

(٨١) ابن أبي حاتم: **المراسيل**، ص٢٠٦.

(٨٢) المزي: **تهذيب الكمال**، ج٧، ص١٦٢.

(٨٣) ويحتمل أن يكون أبوه جابر بن طارق هو الذي تقدم وفاته على وفاة عمر بن الخطاب، إلا أن كتب التاريخ لم تسجل له تاريخ الوفاة، فيؤخذ بأقرب الاحتمالين. والله أعلم.

(٨٤) أبو داود، سليمان بن الأشعث (ت ٢٧٥هـ)، **المراسيل**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٨هـ، ص١٢٤.

(٨٥) أخرجه الحميدي، وأحمد، وابن ماجة كلهم من طريق إسماعيل بن أبي خالد، عن حكيم بن جابر، عن أبيه، قال: دخلت على النبي ﷺ فرأيت عنده الدباء، فقلنا: ما هذا يا رسول الله؟، فقال: «نكثر به طعام أهلنا». الحميدي، عبد الله بن الزبير (ت ٢١٩هـ)، **المسند**، حقق نصوصه وخرج أحاديثه: حسن سليم أسد الدَّارَانيّ، دمشق، دار السقا، ط١، ١٩٩٦م، حديث رقم: ٨٨٣، ج٢، ص١٠٩. وأحمد، أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)، **المسند**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، بيروت، مؤسسة

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois/vol16/iss4/10

? ?????? ??? ?????? ????? ???????? ?? ????? "????? ??????" The Clues Elicited to Explain Al-Hafiz Al-Muzai's View of "Irsal" (Discontinuity of Hadith Nar

الرسالة، ط١، ٢٠٠١م، حديث رقم: ١٩١٠٠، ج٣١، ص٤٤٧. وابن ماجة: **السنن**، كتاب الأطعمة، باب الدُّبَّاءِ، حديث رقم: ٣٣٠٤، ج٢، ص١٠٩٨؛ وينظر: ابن حجر: **تهذيب التهذيب**، ص٦٤٨.

(٨٦) من الطبقة السادسة. ابن حجر: **التقريب**، ص٦٧٠.

(٨٧) المزي: **تهذيب الكمال**، ج٣٤، ص٢٤٩.

(٨٨) المزي: **تهذيب الكمال**، المرجع السابق، ج١٣، ص٢٣٩.

(٨٩) ابن أبي حاتم: **الجرح والتعديل**، ج٩، ص٤٤٦.

(٩٠) الترمذي، محمد بن عيسى (ت ٢٧٩هـ)، **السنن**، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مصر، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط٢، ١٩٧٥م، أبواب فضائل القرآن عن رسول الله ﷺ، باب (الترجمة مرسلة)، حديث رقم: ٢٩١٨، ج٥، ص١٨٠.

(٩١) المزي، يوسف بن عبد الرحمن (ت ٧٤٢هـ)، **تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف**، تحقيق: عبد الصمد شرف الدين، دم، المكتب الإسلامي والدار القيّمة، ط٢، ١٩٨٣م، ج٤، ص٢٠١.

(٩٢) الذهبي، محمد بن أحمد (ت ٧٥٨هـ)، **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**، تحقيق: محمد عوامة، وأحمد محمد نمر الخطيب، جدة، دار القبلة للثقافة الإسلامية، ط١، ١٩٩٢م، ج٢، ص٤٥٦.

(٩٣) هم الذين عاصروا الطبقة الصغرى من التابعين، لكن لم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة، كابن جريج. ينظر: ابن حجر: **التقريب**، ص٧٥.

(٩٤) ابن رجب: **شرح علل الترمذي**، ج٢، ص٥٩٢.

(٩٥) المزي: **تهذيب الكمال**، ج٦، ص٩٧.

(٩٦) ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله (ت ٤٦٣هـ)، **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**، تحقيق: علي محمد البجاوي، بيروت، دار الجيل، ط١، ١٩٩٢م، ج١، ص٢١٨. وينظر: ابن سعد: **الطبقات**، ج٧، ص٢٨١.

(٩٧) ينظر: ابن سعد: **الطبقات**، ج٧، ص٢٨١.

(٩٨) الواقدي، محمد بن عمر (ت ٢٠٧هـ)، **فتوح الشام**، ضبطه وصححه: عبد اللطيف عبد الرحمن، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٧م، ج١، ص٩٩- ١٠١.

(٩٩) أحمد، أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)، **العلل ومعرفة الرجال**، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، الرياض، دار الخاني، ط٢، ١٤٢٢هـ، ج٣، ص١٨٢.

(١٠٠) ابن سعد: **الطبقات**، ج٧، ص١١٤.

(١٠١) المزي: **تهذيب الكمال**، ج١٠، ص٢٩٦.

(١٠٢) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي (ت ٤٦٣هـ)، **تاريخ بغداد**، تحقيق: بشار عواد معروف، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط١، ٢٠٠٢م ج١، ص٥٣١.

(١٠٣) ينظر: ابن سعد: **الطبقات**، ج٣، ص٢٣.

(١٠٤) توفي إبراهيم النخعي سنة ٩٦هـ وله نحو ٤٩ أو ٥٠ سنة، وقيل غير ذلك. وعليه يكون مولده نحو ٤٦هـ أو ٤٧هـ. ينظر: ابن سعد: **الطبقات**، ج٦، ص٢٩١؛ وينظر: البخاري: **التاريخ الكبير**، ج١، ص٣٣٤.

(١٠٥) ينظر: ابن سعد: **الطبقات**، ج٦، ص٢٨٠؛ وينظر: البخاري: **التاريخ الكبير**، ج١، ص٣٣٤.

(١٠٦) ينظر: ابن سعد: **الطبقات**، ج٦، ص١٤٨.

(١٠٧) ينظر: الوريكات، عبد الكريم، **الوهم في روايات مختلفي الأمصار**، الرياض، مكتبة أضواء السلف، ط١، ٢٠٠٠م، ص٤٥٩.

(١٠٨) ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر (ت ٧٥١هـ)، **إعلام الموقعين عن رب العالمين**، قدم له وعلق عليه وخرج أحاديثه

Published by Arab Journals Platform, 2020

Jordan Journal of Islamic Studies, Vol. 16 [2020], Iss. 4, Art. 10

وآثاره: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، شارك في التخريج: أبو عمر أحمد عبد الله أحمد، المملكة العربية السعودية، دار ابن الجوزي، ط١، ١٤٢٣هـ، ج٢، ص٣٨.

(١٠٩) المزي: **تهذيب الكمال**، ج١٢، ص٧٧.

(١١٠) الترمذي: **السنن**، حديث رقم: ٣٥٣٣، ج٥، ص٥٤٤.

(١١١) الترمذي: **السنن**، حديث رقم: ١٤، ج١، ص٢٢. وينظر: ابن أبي حاتم: **المراسيل**، ص٨٢. أبو داود، سليمان بن الأشعث (ت ٢٧٥هـ)، **سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل**، تحقيق: محمد علي قاسم العمري، المدينة المنورة، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ط١، ١٩٨٣هـ، ص١٠٢- ١٠٣.

(١١٢) الفسوي، يعقوب بن سفيان (ت ٢٧٧هـ)، **المعرفة والتاريخ**، تحقيق: أكرم ضياء العمري، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٩٨١م ج٣، ص٢٢٨.

- وفي رواية: "رأيتُ أنس بن مالك وما منعني أنْ أسمع منه إلّا استغنائي بأصحابي". الخطيب البغدادي: **تاريخ بغداد**، ج١٠، ص٦. المزي: **تهذيب الكمال**، ج١٢، ص٢٤.

(١١٣) أبو نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله (ت ٤٣٠هـ)، **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**، السعادة - مصر، دط، ١٩٧٤م، ج٥، ص٥٢- ٥٣. الذهبي: **السير**، ج٦، ص٢٤٠.

(١١٤) ذكر الحافظ ابن حجر الأعمشَ في الطبقة الثانية من طبقات المدلسين. ينظر: ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي (ت ٨٥٢هـ)، **تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس**، تحقيق: د. عاصم بن عبدالله القريوتي، عمّان، مكتبة المنار، ط١، ١٩٨٣م، ص٣٣.

(١١٥) ينظر: ابن أبي حاتم: **المراسيل**، ص٨٢. وينظر: الخطيب: **تاريخ بغداد**، ج١٠، ص٥.

(١١٦) المزي: **تهذيب الكمال**، ج١٥، ص٣٣٨. والمزي: **تهذيب الكمال**، ج١٥، ص٣٦١.

(١١٧) ينظر: أبو زرعة الدمشقي، عبد الرحمن بن عمرو (ت ٢٨١هـ)، **التاريخ (رواية أبي الميمون بن راشد)**، تحقيق: شكر الله نعمة الله القوجاني، دمشق، مجمع اللغة العربية، دط، دت، ص٤٤٠.

(١١٨) الفسوي: **المعرفة والتاريخ**، ج١، ص٢٣٣.

(١١٩) المزي: **تهذيب الكمال**، ج٦، ص، ٩٨،وج٢١، ص٢١٦.

(١٢٠) المزي: **تهذيب الكمال**، المرجع السابق، ج٢، ص٢٦٣، و ج٦، ص٩٧.

(١٢١) المزي: **تهذيب الكمال**، المرجع السابق، ج١٤، ص١٨٤.

(١٢٢) ابن المديني: **العلل**، ص٥١.

(١٢٣) ابن حبان، محمد بن حبان (ت ٣٥٤هـ)، **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، حلب، دار الوعي، ط١، ١٣٩٦هـ ج٢، ص١٦٤.

(١٢٤) البخاري، محمد بن إسماعيل (ت ٢٥٦هـ)، **الأدب المفرد**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار البشائر الإسلامية، ط٣، ١٩٨٩م، حديث رقم: ١٣٠١، ص٤٤١.

(١٢٥) المزي: **تهذيب الكمال**، المرجع السابق، ج١٥، ص١٥٩. وج٢٠، ص١٠٧.

(١٢٦) **أما الرواية الأولى**، فقال الإمام البخاري: حدثنا إبراهيم بن موسى، أخبرنا هشام، عن ابن جريج، وقال عطاء: عن ابن عباس -رضي الله عنهما-، «صَارَتِ الأَوْثَانُ الَّتِي كَانَتْ فِي قَوْمِ نُوحٍ فِي العَرَبِ بَعْدُ...» الحديث. البخاري: **الصحيح**، كتاب تفسير القرآن، باب {ودا ولا سواعا، ولا يغوث ويعوق} [نوح: ٢٣]، حديث رقم: ٤٩٢٠، ج٦، ص١٦٠.

- **وأما الثانية**، فقال فيها: حدثنا إبراهيم بن موسى، أخبرنا هشام، عن ابن جريج، وقال عطاء: عن ابن عباس، " كان المشركون

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois/vol16/iss4/10

? ?????? ??? ?????? ????? ???????? ?? ????? "????? ??????" The Clues Elicited to Explain Al-Hafiz Al-Muzai's View of "Irsal" (Discontinuity of Hadith Nar

على منزلتين من النبي ﷺ والمؤمنين... » الحديث. البخاري: **الصحيح**، كتاب الطلاق، باب نكاح من أسلم من المشركات وعدتهن، حديث رقم: ٥٢٨٦، ج٧، ص٤٨- ٤٩.

(١٢٧) ابن حجر، أحمد بن علي (ت ٨٥٢هـ)، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار المعرفة، دط، ١٣٧٩هـ، ج٨، ص٦٦٧. وينظر: المزي: **تحفة الأشراف**، ج٥، ص٨٩.

(١٢٨) ابن حجر: **الفتح**، ج٨، ص٦٦٧. وينظر: المزي: **تحفة الأشراف**، ج٥، ص٨٩.

(١٢٩) ابن حجر: **الفتح**، ج٨، ص٦٦٧.

(١٣٠) الترمذي: **السنن**، كتاب العلل، ج٥، ص٧٥٣. وينظر: ابن حجر: **الفتح**، ج٨، ص٦٦٧.

(١٣١) ابن حجر: **الفتح**، ج٨، ص٦٦٧.

(١٣٢) ينظر: العراقي، عبد الرحيم بن الحسين (ت ٨٠٦هـ)، **التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح**، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، المدينة المنورة، المكتبة السلفية، ط١، ١٩٦٩م، ص١٩٧- ١٩٨.

(١٣٣) ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي (ت ٨٥٢هـ)، **تهذيب التهذيب**، الهند، مطبعة دائرة المعارف النظامية، ط١، ١٣٢٦هـ، ج٧، ص٢١٤.

(١٣٤) ابن حجر: **الفتح**، ج٨، ص٦٦٧-٦٦٨.

(١٣٥) ينظر: ابن حجر: **التهذيب**، ج٧، ص٢١٥.

وقد رجعت إلى مصادر عدة التي أفردت رجال الصحيح للتحقق من المسألة، منها: الكلاباذي، أحمد بن محمد (ت ٣٩٨هـ)، **الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد**، تحقيق: عبد الله الليثي، بيروت، دار المعرفة، ط١، ١٤٠٧هـ. والحاكم النيسابوري، محمد بن عبد الله (ت ٤٠٥هـ)، **تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم وما انفرد كل واحد منهما**، تحقيق: كمال يوسف الحوت، بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية – دار الجنان، ط١، ١٤٠٧هـ. والباجي: **التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح**.

(١٣٦) ينظر: ابن حجر: **التقريب**، ص٣٩٢.

(١٣٧) ابن حجر: **التقريب**، ص٣٩٢.

(١٣٨) الترمذي، محمد بن عيسى (ت ٢٧٩هـ)، **العلل الكبير**، رتبه على كتب الجامع: أبو طالب القاضي، تحقيق: صبحي السامرائي وآخرون، بيروت، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، ط١، ١٤٠٩هـ، ص٢٧١.

(١٣٩) البخاري، محمد بن إسماعيل (ت ٢٥٦هـ)، **الضعفاء**، تحقيق: أبو عبد الله أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين، دم، مكتبة ابن عباس، ط١، ٢٠٠٥م، ص١٠٨. وينظر: البخاري: **التاريخ الكبير**، ج٦، ص٤٧٥.

(١٤٠) المزي: **تهذيب الكمال**، ج٢٠، ص١١٧.

(١٤١) ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي (ت ٨٥٢هـ)، **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، تحقيق: عبد الله ابن ضيف الله الرحيلي، الرياض، مطبعة سفير، ط١، ١٤٢٢هـ، ص١٢٩.

(١٤٢) ينظر: عتر، نور الدين، **منهج النقد في علوم الحديث**، دمشق، دار الفكر، ط٣، ١٩٨١م، ص٢٨٦. وينظر: العبد اللطيف، عبد العزيز بن محمد، **ضوابط الجرح والتعديل مع دراسة تحليلية لترجمة إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي**، دم، مكتبة العبيكان، ط٢، دت، ص١٥٤.

(١٤٣) المزي: **تهذيب الكمال**، ج٣٢، ص١٢٣، و ج٣٤، ص٣٧٤.

(١٤٤) المزي: **تحفة الأشراف**، ج١٠، ص٤١٩.

(١٤٥) أخرجها ابن ماجة بسنده إلى يزيد بن عبد الملك النوفلي، عن يزيد بن رومان عن أبي هريرة. ابن ماجة، محمد بن يزيد (ت

Published by Arab Journals Platform, 2020

Jordan Journal of Islamic Studies, Vol. 16 [2020], Iss. 4, Art. 10

٢٧٣هـ)، **السنن**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، دم، دار الرسالة العالمية، ط١، ٢٠٠٩م، أبواب الجنائز، باب ما جاء فيمن أصيب بسقط، حديث رقم: ١٦٠٧، ج٢، ص٥٣٥.

(١٤٦) ابن معين، يحيى بن معين (ت ٢٣٣هـ)، **التاريخ (رواية ابن محرز)**، تحقيق: محمد كامل القصار، دمشق، مجمع اللغة العربية، ط١، ١٩٨٥م، ج١، ص٥٧. وابن أبي خيثمة، أحمد بن أبي خيثمة (ت ٢٧٩هـ)، **التاريخ الكبير**، تحقيق: صلاح ابن فتحي هلال، القاهرة، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ط١، ٢٠٠٦م، ج٢، ص٣٥٢.

(١٤٧) الترمذي: **العلل الكبير**، ص٣٩٢.

(١٤٨) أبو زرعة الرازي (ت ٢٦٤هـ)، **الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (النص المحقق)**، وهو جزء من الرسالة العلمية بعنوان: أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية لسعدي بن مهدي الهاشمي، المدينة المنورة، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، دط، ١٩٨٢م، ج٢، ص٣٩٩.

(١٤٩) العقيلي، محمد بن عمرو (ت ٣٢٢هـ)، **الضعفاء الكبير**، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، بيروت، دار المكتبة العلمية، ط١، ١٩٨٤م، ج٤، ص٣٨٤.

(١٥٠) جل روايتهم عن كبار التابعين، إشارة إلى تأخر طبقته عن طبقة جل الصحابة، فمن البدهي أن تبعد طبقة تلميذه عن طبقتهم.

(١٥١) ينظر: ابن حجر: **التقريب**، ص٦٠١.

(١٥٢) ابن حجر: **التقريب**، ص٧٥.

(١٥٣) الأزهري: **تهذيب اللغة**، ج٧، ص١٠٩.

(١٥٤) الزبيدي: **تاج العروس**، ج١٩، ص٢٥٧– ٢٥٨.

(١٥٥) ابن حجر: **نزهة النظر**، ص١٢٩.

(١٥٦) السخاوي: **فتح المغيث**، ج٤، ص٣٦٦.

(١٥٧) ابن رجب: **شرح علل الترمذي**، ج٢، ص٧٥٢.

(١٥٨) ابن رجب: **شرح علل الترمذي (قسم مقدمة الشرح للدكتور همام سعيد)**، ج١، ص١٠٣.

(١٥٩) هو صحابي شهد الحديبية وما بعدها من الغزوات، ولم تسجل له كتب التواريخ تاريخ الوفاة إلا أن الإمام الذهبي في "تاريخ الإسلام" قدّر مدة وفاته ما بين ٥١هـ –٦٠ هـ. ينظر: الذهبي، محمد بن أحمد (ت ٧٤٨هـ)، **تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام**، د. بشار عوّاد معروف، دم، دار الغرب الإسلامي، ط١، ٢٠٠٣م، ج٢، ص٥٥٢.

(١٦٠) المزي: **تهذيب الكمال**، ج٢٠، ص٨٨.

(١٦١) ابن معين، يحيى بن معين (ت ٢٣٣هـ)، **سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين**، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، المدينة المنورة، مكتبة الدار، ط١، ١٩٨٨م، ص٤٧٨.

(١٦٢) ابن معين، يحيى بن معين (ت ٢٣٣هـ)، **من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال (رواية طهمان)**، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، دمشق، دار المأمون للتراث، دط، دت، ص٣١.

(١٦٣) الترمذي: **السنن**، ج٥، ص١٢١.

(١٦٤) أي متطيِّب بالخلوق، والخلوق طِيب معروف مركب يُتخذ من الزعفران وغيره من أنواع الطيب، وتغلب عليه الحمرة والصفرة. ابن الأثير المبارك بن محمد (ت ٦٠٦هـ)، **النهاية في غريب الحديث والأثر**، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، بيروت، المكتبة العلمية، دط، ١٩٧٩م، ج٢، ص٧١.

(١٦٥) المزي: **تحفة الأشراف**، حديث رقم: ١١٨٤٩، ج٩، ص١١٨.

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois/vol16/iss4/10

? ?????? ??? ?????? ????? ???????? ?? ????? "????? ??????" The Clues Elicited to Explain Al-Hafiz Al-Muzai's View of "Irsal" (Discontinuity of Hadith Nar

(١٦٦) **فأما رواية شعبة بن الحجاج**، فقد أخرجها ابن الجعد وأحمد في مسنديهما، والترمذي في السنن، والنسائي في السنن الصغرى، كلهم من طريق شعبة، عن عطاء بن السائب، عن أبي حفص بن عمر، عن يعلى بن مرة. ابن الجعد، علي بن الجَعْد (ت ٢٣٠هـ)، **المسند**، تحقيق: عامر أحمد حيدر، بيروت، مؤسسة نادر، ط١، ١٩٩٠م، حديث رقم: ٨٣٦، ص١٣٢. أحمد: **المسند**، حديث رقم: ١٧٥٧٢، ج٢٩، ص١١٢. الترمذي: **السنن**، أبواب الأدب، باب ما جاء في كراهية التزعفر والخلوق للرجال، حديث رقم: ٢٨١٦، ج٥، ص١٢١. النسائي، أحمد بن شعيب (ت ٣٠٣هـ)، **السنن الصغرى (المجتبى)**، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، حلب، مكتب المطبوعات الإسلامية، ط٢، ١٩٨٦م، كتاب الزينة، باب التزعفر، والخلوق، حديث رقم:٥١٢١ و٥١٢٢، ج٨، ص١٥٢.

– **وأما رواية سفيان بن عيينة**، فقد أخرجها الحميدي في مسنده، والنسائي في السنن الصغرى، كلاهما من طريق سفيان، عن عطاء ابن السائب، عن عبد الله بن حفص، عن يعلى بن مرة. الحميدي: **المسند**، حديث رقم: ٨٤١، ج٢، ص٦٨. النسائي: **السنن الصغرى**، كتاب الزينة، باب التزعفر، والخلوق، حديث رقم: ٥١٢٤، ج٨، ص١٥٢.

(١٦٧) البخاري: **التاريخ الكبير**، ج٦، ص٤٦٥.

(١٦٨) العقيلي: **الضعفاء**، ج٣، ص٣٩٨.

(١٦٩) ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد (ت ٣٢٧هـ)، **العلل**، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د. سعد بن عبد الله الحميد ود. خالد بن عبد الرحمن الجريسي، دم، مطابع الحميضي، ط١، ٢٠٠٦م، ج٤، ص٣٥٢.

(١٧٠) أخرجها ابن عبد البر في التمهيد من طريق عبد الوارث بن سعيد، عن عطاء بن السائب، عن يعلى بن مرة. ابن عبد البر: **التمهيد**، ج٢، ص١٨٤. وينظر: ابن أبي حاتم: **العلل**، ج٦، ص٢٢٦.

(١٧١) ممن سمع من عطاء بأخرة بعد اضطرابه، عبد الوارث بن سعيد، ذكره الحافظ ابن رجب نقلاً عن الإمام أبي داود وغيره، إلا أننا لم نجد نص هؤلاء الأئمة في كتبهم، فنكتفي بما نقله الحافظ. ابن رجب: **شرح علل الترمذي**، ج٢، ص٧٣٦.

(١٧٢) وللفائدة فيما يتعلق بمسألة ترجيح رواية الأقدم سماعاً، ينظر: العمراني، نادر بن السنوسي، **قرائن الترجيح في المحفوظ والشاذ وفي زيادة الثقة عند الحافظ ابن حجر في كتابه فتح الباري**، الرياض، مكتبة الرشد، ط١، ٢٠١٠م، ص٢٤٥. وينظر: الزرقي، عادل بن عبد الشكور، **قواعد العلل وقرائن الترجيح**، دم، دار المحدث، ط١، ١٤٢٥هـ، ص٧٢.

(١٧٣) المزي: **تهذيب الكمال**، ج٧، ص٤١٩.

(١٧٤) المزي: **تحفة الأشراف**، حديث رقم: ١١٩٠٧، ج٩، ص١٥٨. وحديث رقم: ١١٩٤٩، ج٩، ص١٧٣.

(١٧٥) أحمد: **العلل ومعرفة الرجال**، ج٢، ص٣٠٣.

(١٧٦) ابن أبي حاتم: **الجرح والتعديل**، ج٤، ص٢.

(١٧٧) **فأما رواية شعبة**، فقد أخرجها ابن أبي شيبة في مصنفه، وأحمد في مسنده، ومسلم في صحيحه. ابن أبي شيبة، أبو بكر ابن أبي شيبة (ت ٢٣٥هـ)، **المصنف**، تحقيق: كمال يوسف الحوت، الرياض، مكتبة الرشد، ط١، ١٤٠٩هـ، حديث رقم: ٢٩٤١٨، ج٦، ص٥٤، وحديث رقم: ٣٥٠٤٣، ج٧، ص١٦٩. وأحمد: **المسند**، حديث رقم: ٢١٤٢٩، ج٣٥، ص٣٣٩. ومسلم، مسلم بن الحجاج (ت ٢٦١هـ)، **المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، دط، دت، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب فضل سبحان الله وبحمده، حديث رقم: ٢٧٣١، ج٤، ص٢٠٩٣.

– **وأما رواية وهيب**، فقد أخرجها أحمد في مسنده، ومسلم في صحيحه. أحمد: **المسند**، حديث رقم: ٢١٣٢٠، ج٣٥، ص٢٤٨. مسلم: **الصحيح**، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب فضل سبحان الله وبحمده، حديث رقم:٢٧٣١، ج٤، ص٢٠٩٣.

Published by Arab Journals Platform, 2020

Jordan Journal of Islamic Studies, Vol. 16 [2020], Iss. 4, Art. 10

– **وأما رواية يزيد**، فقد أخرجها أحمد في مسنده. أحمد: **المسند**، حديث رقم: ٢١٥٢٩، ج٣٥، ص٤٢١.

– **وأما رواية ابن عُلَيَّة**، فقد أخرجها الترمذي في السنن. الترمذي: **السنن**، أبواب الدعوات، باب أي الكلام أحب إلى الله، حديث رقم: ٣٥٩٣، ج٥، ص٥٧٦.

(١٧٨) العجلي، أحمد بن عبد الله (ت ٢٦١هـ)، **تاريخ الثقات**، دم، دار الباز، ط١، ١٩٨٤م، ص١٨١.

(١٧٩) ينظر: سبط ابن العجمي، إبراهيم بن محمد (ت ٨٤١هـ)، **الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط**، تحقيق: علاء الدين علي رضا، وسمى تحقيقه (نهاية الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط) وهو دارسة وتحقيق وزيادات في التراجم على الكتاب، القاهرة، دار الحديث، ط١، ١٩٨٨م، ص١٢٧. وينظر: ابن الكيال، بركات بن أحمد (ت ٩٢٩هـ)، **الكواكب النيرات في معرفة من الرواة الثقات**، تحقيق: عبد القيوم عبد رب النبي، بيروت، دار المأمون، ط١، ١٩٨١م، ص١٨٣.

(١٨٠) أبو داود: **سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل**، ص٣٠٣.

(١٨١) رواية عبد الله بن المختار أخرجها النسائي في السنن الكبرى، وعمل اليوم والليلة. النسائي، أحمد بن شعيب (ت ٣٠٣هـ)، **السنن الكبرى**، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ٢٠٠١م، كتاب عمل اليوم والليلة، باب ذكر ما اصطفى الله ﷻ لملائكته، حديث رقم: ١٠٥٩١، ج٩، ص٣٠٣. النسائي، أحمد بن شعيب (ت ٣٠٣هـ)، **عمل اليوم والليلة**، تحقيق: د. فاروق حمادة، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٦هـ، حديث رقم: ٨٢٤، ص٤٧٨.

(١٨٢) ينظر: سعيد، عبد الجبار، **اختلاط الرواة الثقات – دراسة تطبيقية على رواة الكتب الستة**، الرياض، مكتبة الرشد، ط١، ٢٠٠٥م، ص٨٢.

(١٨٣) الدارقطني: **العلل**، ج٦، ص٢٤٥.

(١٨٤) ينظر: ابن حجر: **النكت**، ج٢، ص٦١٤.

(١٨٥) ينظر: ابن أبي حاتم: **العلل (مقدمة التحقيق)**، ج١، ص١١٤. وينظر: – الجديع، عبد الله بن يوسف، تحرير علوم الحديث، بيروت، مؤسسة الريان، ط١، ٢٠٠٣م، ج١، ص١٣٤، وج٢، ٧٢٧– ٧٢٩.

(١٨٦) ينظر: المزي: **تهذيب الكمال**، ج١٢، ص٧٧ .

(١٨٧) ابن معين: **التاريخ (رواية الدوري)**، ج٣، ص٣٢٨.

(١٨٨) هو يزيد بن أبان الرقاشي، أبو عمرو البصري، كان قاصّاً، وكان شعبة يتكلم فيه، مات قبل ١٢٠هـ. ينظر: البخاري: **التاريخ الكبير**، ج٨، ص٣٢٠. وينظر: ابن أبي حاتم: **الجرح والتعديل**، ج٩، ص٢٥١– ٢٥٢.

(١٨٩) هذه النسبة إلى امرأة اسمها رَقاش كثرت أولادها حتى صاروا قبيلة، وهي من قيس عيلان. السمعاني، عبد الكريم بن محمد (ت ٥٦٢هـ)، الأنساب، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، حيدر آباد، مجلس دائرة المعارف العثمانية، ط١، ١٩٦٢م، ج٦، ص١٤٩.

(١٩٠) ابن أبي حاتم: **المراسيل**، ص٨٢.

(١٩١) وفي المطبوع "يصحح"، ولعل الصواب ما أثبتناه. ابن معين: **التاريخ (رواية ابن محرز)**، ج١، ص١٢٦.

(١٩٢) ينظر: أبو داود: **سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل**، ص١٠٢– ١٠٣. وينظر: ابن أبي حاتم: **الجرح والتعديل**، ج٤، ص١٤٦.

(١٩٣) ينظر: العلائي: **جامع التحصيل**، ص١٨٨.

(١٩٤) ينظر: العجلي: **الثقات**، ص٢٠٦.

(١٩٥) هو عبد السلام بن حرب النهدي المُلَائي، أبو بكر الكوفي أصله بصري، ثقة حافظ له مناكير من صغار الثامنة مات سنة ١٨٧هـ وله ٩٦ سنة. ابن حجر: **التقريب**، ص٣٥٥.

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois/vol16/iss4/10

? ?????? ??? ?????? ????? ???????? ?? ????? "????? ??????" The Clues Elicited to Explain Al-Hafiz Al-Muzai's View of "Irsal" (Discontinuity of Hadith Nar

(١٩٦) أبو داود، سليمان بن الأشعث (ت ٢٧٥هـ)، **السنن**، تحقيق: شعَيب الأرنؤوط ومحَمَّد كامِل قره بللي، دم، دار الرسالة العالمية، ط١، ٢٠٠٩م، كتاب الطهارة، باب كيف التكشف عند الحاجة، حديث رقم: ١٤، ج١، ص١١- ١٢.

(١٩٧) الترمذي: **السنن**، أبواب الطهارة، باب في الاستتار عند الحاجة، حديث رقم: ١٤، ج١، ص٢١- ٢٢.

(١٩٨) الخطيب البغدادي: **تاريخ بغداد**، ج١٣، ص٣٧٢.

(١٩٩) إن الذي ذكره الخطيب في السند هو أبو الحسين محمد بن أحمد بن يزيد الكديمي، ولم نقف على ترجمته. وأما المتهم الذي ذكره ابن حجر، فلعله أبو العباس محمد بن يونس القرشي البصري الكديمي المتوفى سنة ٢٨٦هـ. ينظر: الخطيب البغدادي: **تاريخ بغداد**، ج١٣، ص٣٧٢.

(٢٠٠) ابن حجر: **التهذيب**، ج٤، ص٢٢٥.

(٢٠١) الخطيب البغدادي: **تاريخ بغداد**، ج١٠، ص٧. الذهبي: **السير**، ج٦، ص٢٣٩.

(٢٠٢) هو أحمد بن عبد الجبار العُطَارِدِي الكوفي، قال أبو حاتم: "ليس بقوي". وقال ابن أبي حاتم: "كتبت عنه وأمسكت عن التحديث عنه لما تكلم الناس فيه". والعطاردي نسبة إلى عطارد، وهو اسم لبعض أجداد المنتسب إليه. ابن أبي حاتم: **الجرح والتعديل**، ج٢، ص٦٢. وينظر: ابن حبان: **الثقات**، ج٨، ص٤٥. وينظر: **تاريخ بغداد**، ج٥، ص٤٣٤.

(٢٠٣) العلائي: **جامع التحصيل**، ص١٨٩.

(٢٠٤) ابن حجر: **التهذيب**، ج٤، ص٢٢٥.

(٢٠٥) ابن أبي حاتم: **المراسيل**، ص٨٢.

(٢٠٦) قال الإمام الذهبي: "هو يدلس، وربما دلس عن ضعيف، ولا يدرى به، فمتى قال حدثنا فلا كلام، ومتى قال "عن" تطرق إلى احتمال التدليس إلا في شيوخ له أكثر عنهم: كإبراهيم، وابن أبي وائل، وأبي صالح السمان، فإن روايته عن هذا الصنف محمولة على الاتصال". الذهبي، محمد بن أحمد (ت ٧٤٨هـ)، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، تحقيق: علي محمد البجاوي، بيروت، دار المعرفة، ط١، ١٩٦٣م، ج٢، ص٢٢٤.

(٢٠٧) البيهقي، أحمد بن الحسين (ت ٤٥٨هـ)، **معرفة السنن والآثار**، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، باكستان، جامعة الدراسات الإسلامية، ط١، ١٩٩١م، ج١، ص١٥١. وينظر: ابن حجر: **طبقات المدلسين**، ص٥٩.

(٢٠٨) المزي: **تهذيب الكمال**، ج٢٠، ص٢٦٧.

(٢٠٩) المزي: **تهذيب الكمال**، المرجع السابق، ج١٨، ص٣٤٢.

(٢١٠) قال الترمذي: "حدثنا أحمد بن الحسن، حدثنا سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي، حدثنا الوليد بن مسلم، حدثنا ابن جريج، عن عطاء بن أبي رباح، وعكرمة، مولى ابن عباس عن ابن عباس، أنه قال: بينما نحن عند رسول الله ﷺ إذ جاءه علي بن أبي طالب فقال: بأبي أنت وأمي، تفلت هذا القرآن من صدري فما أجدني أقدر عليه..." الحديث. الترمذي: **السنن**، أبواب الدعوات، باب في دعاء الحفظ، حديث رقم: ٣٥٧٠، ج٥، ص٥٦٣- ٥٦٤. وينظر: المزي: **تحفة الأشراف**، رقم: ٥٩٢٧، ج٥، ص٩٠.

(٢١١) وقعنا على الرواية بالنزول، ولم نقف عليها بالعلو. ينظر: الخطيب البغدادي: **تاريخ بغداد**، ج١٢، ص١٤٩- ١٥٠.

(٢١٢) الدارقطني، علي بن عمر (ت ٣٨٥هـ)، **سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني**، تحقيق: د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر، الرياض، مكتبة المعارف، ط١، ١٩٨٤م، ص١٧٤.

(٢١٣) ترجم له العقيلي في الضعفاء، فقال: "محمد بن إبراهيم القرشي عن أبي صالح، مجهولان جميعا بالنقل، والحديث غير محفوظ". العقيلي: **الضعفاء**، ج٤، ص٢١.

(٢١٤) ابن حجر، أحمد بن علي (ت ٨٥٢هـ)، **النكت الظراف على الأطراف**، تحقيق: عبد الصمد شرف الدين، دم، المكتب الإسلامي،

Published by Arab Journals Platform, 2020

Jordan Journal of Islamic Studies, Vol. 16 [2020], Iss. 4, Art. 10

ط٢، ١٩٨٣م، ج٥، ص٩١.

(٢١٥) هو: أن يروي عن الشيخين من شيوخه ما سمعاه من شيخ اشتركا فيه ويكون قد سمع ذلك من أحدهما دون الآخر، فيصرح عن الأول بالسماع ويعطف الثاني عليه فيوهم أنه حدث عنه بالسماع – أيضا – وإنما حدث بالسماع عن الأول ثم نوى القطع فقال: فلان أي حدث فلان. ابن حجر: **النكت**، ج٢، ص٦١٧.

(٢١٦) ابن القطان الفاسي، علي بن محمد (ت ٦٢٨هـ)، **بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام**، تحقيق: د. الحسين آيت سعيد، الرياض، دار طيبة، ط١، ١٩٩٧م ج٢، ص٤١٦.

(٢١٧) ابن رجب: **شرح علل الترمذي**، ج٢، ص٥٩٣.

(٢١٨) أحمد: **العلل ومعرفة الرجال**، ج١، ص٣٣٥.

(٢١٩) المزي: **تهذيب الكمال**، ج٩، ص١٣٣.

(٢٢٠) الرواية المذكورة: ما رواه ربيعة بن عثمان، عن عمران بن أبي أنس، عن سهل بن سعد، قال: اختلف رجلان على عهد النبي ﷺ في المسجد الذي أُسِّس على التقوى، فقال أحدهما: هو مسجد المدينة، وقال الآخر: هو مسجد قباء، فأتوا النبي ﷺ فقال: «هو مسجدي هذا». ينظر: ابن أبي شيبة، أبو بكر بن أبي شيبة (ت ٢٣٥هـ)، **المسند**، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، وأحمد بن فريد المزيدي، الرياض، دار الوطن، ط١، ١٩٩٧م، حديث رقم: ٩٢، ج١، ص٨٣ – ٨٤. وينظر: أحمد: **المسند**، حديث رقم: ٢٢٨٠٥، ج٣٧، ص٤٦٤. وينظر: ابن حبان، محمد بن حبان (ت ٣٥٤هـ)، **الصحيح (التقاسيم والأنواع)**، تحقيق: د. محمد علي سونمز ود. خالص آي دمير، قطر، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط١، ٢٠١٢م، حديث رقم: ٢٨٨، ج١، ص٢٧٤.

(٢٢١) المزي: **تهذيب الكمال**، ج٢١، ص٢١٧.

(٢٢٢) المزي: **تحفة الأشراف**، ج٧، ص٤٨١.

(٢٢٣) هو محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة القرشي، العامري، المدني.

(٢٢٤) **فأما رواية يونس**، فقد أخرجها أبو داود في سننه. أبو داود: **السنن**، كتاب الطهارة، باب التيمم، حديث رقم: ٣١٨، ج١، ص٢٣٤.

– **وأما رواية ابن أبي ذئب**، فقد أخرجها ابن أبي شيبة وأحمد في المسند. ابن أبي شيبة: **المسند**، حديث رقم: ٤٤٩، ج١، ص٢٩٩. أحمد: **المسند**، حديث رقم: ١٨٨٨٨، ج٣١، ص١٨٤.

– **وأما رواية معمر**، فقد أخرجها أحمد في المسند. أحمد: **المسند**، حديث رقم: ١٨٨٩١، ج٣١، ص١٨٦.

– **وأما رواية عقيل**، فلم أقف عليها في الكتب المسندة، وقد أشار إليها ابن أبي حاتم في كتابه العلل. ينظر: ابن أبي حاتم: **العلل**، ج١، ص٤٨٨– ٤٨٩.

(٢٢٥) **فأما رواية مالك**، فقد أخرجها النسائي في سننه. النسائي: **السنن الصغرى**، كتاب الطهارة، باب الاختلاف في كيفية التيمم، حديث رقم: ٣١٥، ج١، ص١٦٨.

– **وأما رواية ابن عيينة**، فقد أخرجها الحميدي في مسنده. الحميدي: **المسند**، حديث رقم: ١٤٣، ج١، ص٢٣٢.

– **وأما رواية أبي أويس**، فقد أخرجها أبو يعلى في مسنده. أبو يعلى الموصلي، أحمد بن علي (ت ٣٠٧هـ)، **المسند**، تحقيق: حسين سليم أسد، دمشق، دار المأمون للتراث، ط١، ١٩٨٤م، حديث رقم: ١٦٣١، ج٣، ص١٩٩.

(٢٢٦) **فأما رواية صالح**، فقد أخرجها أحمد في مسنده. أحمد: **المسند**، حديث رقم: ١٨٣٢٢، ج٣٠، ص٢٥٩–٢٦٠.

– **وأما رواية عبد الرحمن بن إسحاق**، فقد أخرجها أبو يعلى في مسنده. أبو يعلى الموصلي: **المسند**، حديث رقم: ١٦٠٩، ج٣، ص١٨٤.

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois/vol16/iss4/10

? ?????? ??? ?????? ????? ???????? ?? ????? "????? ??????" The Clues Elicited to Explain Al-Hafiz Al-Muzai's View of "Irsal" (Discontinuity of Hadith Nar

(٢٢٧) ابن أبي حاتم: **العلل**، ج١، ص٤٨٨- ٤٨٩. وينظر: البحريني: فاروق بن يوسف، ١٤١١هـ، **طبقات الرواة عن الإمام الزهري ممن له رواية في الكتب الستة – جمع ودراسة وتصنيف**، رسالة ماجستير، قسم الدراسات العليا شعبة السنة، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ص١٧٧، وص٢٢٣.

– ولمزيد الفائدة فيما يتعلق بمسألة الترجيح بقرينة الحفظ والتثبت، ينظر: اللاحم، إبراهيم بن عبد الله، **مقارنة المرويات**، بيروت، مؤسسة الريان، ط١، ٢٠١٢م، ج١، ص٥٠٧- ٥١٢.

(٢٢٨) ابن أبي حاتم: **العلل**، ج١، ص٤٨٨- ٤٨٩.

(٢٢٩) ينظر: الجديع: **تحرير علوم الحديث**، ج٢، ص١٩٧.

(٢٣٠) ابن أبي حاتم: **المراسيل**، ص١٧١.

(٢٣١) أحمد: **العلل ومعرفة الرجال**، ج١، ص٤٨٧.

(٢٣٢) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي (ت ٤٦٣هـ)، **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، تحقيق: د. محمود الطحان، الرياض، مكتبة المعارف، دط، دت، ج٢، ص١٧٣.

(٢٣٣) ولمزيد الفائدة من موضوع الرواية عن الشخص والرواية لقصته، ينظر: اللاحم، إبراهيم بن عبد الله، **الاتصال والانقطاع**، الرياض، مكتبة الرشد، ط١، ٢٠٠٥م ص١٦.

(٢٣٤) من الطبقة الثالثة. ابن حجر: **التقريب**، ص٥٣٦.

(٢٣٥) المزي: **تهذيب الكمال**، ج٢٨، ص١٢٢.

(٢٣٦) أبو داود: **السنن**، كتاب الصوم، باب القول عند الإفطار، حديث رقم: ٢٣٥٨، ج٤، ص٤٠. أبو داود، **المراسيل**، حديث رقم: ٩٩، ص١٢٤.

(٢٣٧) هناك من جعل له صحبة لمجرد ما وقع في رواية أنه قال: "كان رسول الله ﷺ إذا أفطر..." الحديث، وهو وهم. وقد جعله الحافظ ابن حجر في الطبقة الثالثة. ينظر: ابن كثير، إسماعيل بن عمر (ت ٧٧٤هـ)، **جامع المسانيد والسنن الهادي لأقوم سنن**، تحقيق: د عبد الملك بن عبد الله الدهيش، بيروت، دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، ١٩٩٨م، ج٨، ص٨. وينظر: مغلطاي، **الإكمال**، ج١١، ص٢٤٩. وينظر: ابن حجر: **الإصابة**، ج٦، ص٢٨٥.

(٢٣٨) ابن السني، أحمد بن محمد (ت ٣٦٤هـ)، **عمل اليوم والليلة سلوك النبي ﷺ مع ربه ﷻ ومعاشرته مع العباد**، تحقيق: كوثر البرني، جدة، دار القبلة للثقافة الإسلامية، دط، دت، حديث رقم: ٤٧٩، ص٤٢٩.

(٢٣٩) المزي: **تهذيب الكمال**، ج٢٣، ص٥٠٠، وج١١، ص٢٠٥.

(٢٤٠) أبو زرعة الدمشقي: **التاريخ**، ص٤٥٦.

(٢٤١) النسائي: **السنن الكبرى**، كتاب القسامة، ذكر ما كان يقوله النبي ﷺ في مرضه، حديث رقم: ٧٠٦٢، ج٦، ص٣٨٨.

(٢٤٢) ينظر: ابن أبي حاتم: **العلل**، ج٢، ص١٨٢. وينظر: الدارقطني: **العلل**، ج١٢، ص١٣٣.

Published by Arab Journals Platform, 2020